

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثلجي . الأغواط .
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

العنوان :

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

دراسة حالة الجزائر (2004-2020)

تحت إشراف :

- أ.د. لعلا رمضان

من إعداد الطالبين:

- محمد بوضلة

- جهاد زرارقة

لجنة المناقشة

رئيسا

د. مصطفى مراد أستاذ محاضر أ

مقررا

أ.د. لعلا رمضان أستاذ تعليم عالي

ممتحنا

د. إبراهيم عامر أستاذ محاضر

السنة الجامعية: 2022/2021

محضر رقم 03/م ب/2022 بتاريخ 23 جوان 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجية منه القبول و التوفيق

إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله و رزقهم الصحة و العافية

إلى إخوتي حفظهم الله و أمدهم بالصحة والعافية

إلى كل نفس مؤمنة

لكم جميعا اهدي هذا العمل.

جهاد

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجيا منه القبول و التوفيق
إلى الوالدين الكريمين رحمهما الله

إلى إخوتي حفظهم الله و أمدهم بالصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية

إلى أبنائي أحمد عبد الجليل ، عبد الكريم ، دعاء ، عبد الرحيم

حفظهم الله ووفقهم

إلى كل نفس مؤمنة

لكم جميعا اهدي هذا العمل....



تشكرات

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هاته المذكرة وأعاننا عليها بالصبر الذي هو مفتاح كل الأعمال.

كما نتقدم بكل كلمات الشكر والعرفان وأسمى عبارات الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الفاضل: **لعلا رمضاني** صاحب الفضل في توجيهنا والذي لم ييخل علينا بشيء فكان نعم المشرف.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل : **جمال سويح** لمساعدته لنا في هذا العمل .
و إلى طاقم عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على التسهيلات والمساعدات التي قدموها لنا .

كما نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الذين نهلنا من منابعهم العلمية طوال فترة دراستنا بكلية الحقوق والعلوم السياسية بصفة عامة وقسم العلوم السياسية بصفة خاصة الكلية الذين جعلوه منارا رائدا في العلم والمعرفة.

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى كل الأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل ولو بكلمة مشجعة أو لفظة طيبة أو ابتسامة مؤسسية فلهم منا أفضل وأسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسن والمتفضل عليه للمتفضل

محمد / جهاد



الملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب تأثيرات سعر الصرف خاصة على الميزان التجاري وتخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، ومن خلال تحليل تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري خلال فترة (2004-2020) ، توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la relation existant entre les taux de change et les changements de la balance commerciale, ainsi que les effets des taux de change en particulier sur la balance commerciale et la réduction de la monnaie locale, qui est entré dans la réforme structurelle et son rôle dans la réduction du déficit de la balance de la valeur commerciale, et par le changement de l'échange et l'analyse prix de la balance commerciale au cours de la période (2004-2020), cette étude a révélé que la politique de taux de change suivie en Algérie ont pas été efficaces pour corriger le déséquilibre dans la balance commerciale, et cela est dû à la nature de l'économie nationale, qui est basée sur l'exportation d'hydrocarbures et qui est soumis à la tarification de l'OPEP.

الخطه	الصفحة
الاهداء	I-II
الشكر	III
الملخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : عموميات حول سعر الصرف	
تمهيد	1
المبحث الأول : المفاهيم الخاصة بسعر السوق	2
المطلب الأول : سعر الصرف (المفهوم . الوظائف و الأشكال)	2
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الصرف	5
المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف الأجنبي	6
المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف	16
المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي	22
المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي	22
المطلب الثاني : عمليات سوق الصرف الأجنبي	25
المطلب الثالث : مخاطر الصرف الأجنبي	27
المبحث الثالث : أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له	29
المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز	29
المطلب الثاني : أنظمة سعر الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز	31
المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف	36
خلاصة	39
الفصل الثاني : الميزان التجاري و تقلبات أسعار الصرف	
تمهيد	40
المبحث الأول : مدخل عام لميزان المدفوعات	41
المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات و أهميته و عناصره	41
المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	46
المطلب الثالث : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات	46

50	المطلب الرابع : أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات
56	المبحث الثاني : ماهية الميزان التجاري
56	المطلب الأول : تعريف الميزان التجاري و أقسامه
57	المطلب الثاني : مفهوم الصادرات و الواردات و طريقة احتساب كل منهما
58	المطلب الثالث : حالات العجز و الفائض في الميزان التجاري
60	المبحث الثالث : أثر تقلبات في أسعار الصرف على الميزان التجاري
60	المطلب الأول : علاقة الميزان التجاري بسعر الصرف
60	المطلب الثاني : الية تأثير أسعار الصرف المتغيرة على الميزان التجاري
62	المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري
64	خلاصة
	الفصل الثالث : أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري
65	تمهيد
66	المبحث الأول : تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر
66	المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر
69	المطلب الثاني : نظام الرقابة على سعر الصرف و سعر الصرف الموازي
71	المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
72	المطلب الرابع : سياسة تخفيض الدينار الجزائري
75	المبحث الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري
75	المطلب الأول : تطور الميزان التجاري للفترة 2004-2022
80	المطلب الثاني : التوزيع السلعي للصادرات و الواردات
82	المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للواردات و الصادرات
84	المبحث الثالث : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه
84	المطلب الأول : العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
86	المطلب الثاني : تأثير حركة سعر الصرف على الصادرات و الواردات
89	المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
90	المطلب الرابع : اليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
93	خلاصة
94	الخاتمة
97	قائمة المصادر و المراجع
102	قائمة الملاحق

الصفحة	البيان	رقم الجدول
34	أنظمة الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز	01
45	عناصر ميزان المدفوعات الدولية	02
67	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال مرحلة الربط بسلة عملات (1987-1974)	01-03
73	تطور رصيد ميزان المدفوعات (1989-1982)	02-03
74	تطور الديون الخارجية (1990-1971)	03-03
76	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2004)	04-03

الصفحة	البيان	رقم الشكل
17	الطلب على الصرف الأجنبي	01
18	العرض على الصرف الأجنبي	02
18	سعر الصرف التوازني	03
19	أثر زيادة الطلب على الصرف الأجنبي	04
25	المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي	05

المنحنيات و المخططات البيانية :

الصفحة	البيان	المخطط
81	تطور الصادرات و الواردات	01
82	التوزيع السلعي للمصادرات و الواردات	02
84	التوزيع الجغرافي للمصادرات و الواردات	03

مقدمة

مقدمة

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن أسعار الصرف تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية إذ أنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات و الذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو الطابع العالمي الذي تتسم به أسواق صرف العملات فسعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له أثر بليغ في رخاء البلدان ويعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم كما يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية و بالتالي وضعية ميزان المدفوعات وتحديد حالة الصادرات و الواردات ومعدلات النمو الحقيقي ويهدف أيضا الى المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و المالية. والذي عزز من مكانته النظريات الحديثة التي كشفت النقاب عن مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد خاصة بعد التغيرات التي شهدتها عقد الثمانينات في البيئة الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وضعف في التجارة الخارجية وانحيار أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول، فهذه التغيرات أثرت سلبا على الدول النامية ومن بينها الجزائر لأن علاقاته التجارية تتميز بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98 %، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو و بالتالي التصدير يكون بعملة و الاستيراد بعملة أخرى، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائدها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات.

و يعتبر الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، و على ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.



و عليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بشكل خاص مع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر للفترة لنخرج في الاخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد في تقليل أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري.

1-الإشكالية :

و بناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري ؟

و من أجل الإلمام بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم التعاريف الخاصة بسعر الصرف ؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و الصادرات ؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و الواردات ؟
- هل يؤثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري بشكل عام و على الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص؟

2-الفرضيات :

- يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على من عملة أخرى .
- تقلبات سعر الصرف ناتجة على التفاوت في الطاب على العملات المختلفة و المعروضة.
- من المفروض أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري و الواردات و علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري و الصادرات.
- تغير سعر الصرف يؤثر على توازن الميزان التجاري للدولة.

3- أسباب إختيار الموضوع :

تعددت أسباب إختيار الموضوع وسنوردها في الآتي :

- أ- الأسباب الذاتية : تنطلق من الرغبة بالإلمام بموضوع سعر الصرف و الميزان التجاري كأداة فاعلة لعملية تطوير التجارة الخارجية في الجزائر ، باعتبارها من أهم القضايا التي تثير إهتمامنا .
- ب- الأسباب الموضوعية: تتمثل في الأهمية البالغة ، التي يكتسبها هذا الموضوع ، بوصفه تحدي تعيشه الدول ، فقد حاولنا إثراء الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية مع السعي للتحكم في منهجية البحث الأكاديمي ، وكذا الإطلاع على المادة العلمية في هذا المجال و خاصة بالتركيز على :

- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الخارجية و العلاقات الخارجية للدول.
- الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسات أسعار الصرف في تخفيض العجز في الميزان التجاري.
- معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف.
- معرفة السياسات الأكثر ملاءمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري و التوجه نحو اقتصاد مفتوح.

4- أهمية و أهداف الدراسة :

- أ - أهمية الدراسة : إن موضوع أسعار الصرف من المواضيع الجد مهمة في الحياة الاقتصادية ويمكن توضيح هذه الأهمية في مايلي :

- جميع الدول تسعى للحفاظ على سعر صرف يناسب وضعها الاقتصادي.
- سعر الصرف يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية.
- الاثار الكبيرة التي تخلفها تقلبات أسعار الصرف على اقتصاد الدولة.

ب- أهداف الدراسة :

- محاولة معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.
- معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار بالنسبة لعملات البلدان التي تتعامل.
- تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري .
- إبراز أهم العوائق والتحديات أمام الميزان التجاري الجزائري .

- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.

5- الدراسات السابقة :

نظرا لما يكتسبه موضوع تغيرات سعر الصرف من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال :

أ- محمد علة، " الدولار و مشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2002 - 2003، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول حول أنظمة أسعار الصرف و التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي، في الفصل الثاني تطرق الباحث إلى أسواق الصرف الأجنبية و هيمنة الدولار، وفي الفصل الثالث حاول إبراز أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، غير أنه اكتفى بتناول تطور نظام الصرف و سوق الصرف في الجزائر و إعطاء بعض الإحصائيات حول التجارة الخارجية و الديون الخارجية.

ب - رفيقة صباغ، "أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان 2006/2007، تمت الدراسة في ثلاثة فصول : في الفصل الأول قامت، الباحثة بسرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنقد، التجارة الدولية ونظرياتها، والنظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى أنظمة أسعار الصرف، أما الفصل الثاني فكان حول التطور التاريخي و الوضع الراهن والاستخدام العالمي لكل من الدولار والأورو والصراع القائم بينهما، الفصل الثالث تم فيه التطرق إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

ج - كمال العقريب، "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : نقد، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005/2006. أنجزت الدراسة في أربعة فصول : الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته و مخاطره. أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان



المدفوعات و كيفية معالجته، و تطرقنا في الفصل الثالث إلى سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات أما الفصل الرابع فخصصه لدراسة حالة الجزائر

6- الإطار الزمني والمكاني : وقد تحدت الدراسة بالحدود التالية :

أ- الإطار الزمني : تنحصر هذه الدراسة ، من 2004 إلى غاية 2020 وتم إختيار هاته الفترة بإعتبار أنها شهدت ذروة في مداخل الريع البترولي و كذا بداية أزمة لإنخفاض بإعتبار الإقتصاد الجزائري يعتمد على مداخل الريع البترولي .

ب- الإطار المكاني : تنحصر هذه الدراسة في تحديد استراتيجيات و سياسات سعر الصرف في الجزائر.

7- منهج الدراسة :

تفرض طبيعة الموضوع إستخدام عدد من المناهج وذلك قصد الإجابة الشاملة والواضحة عن الإشكال المطروح والبرهنة على صحة أو خطأ الفرضيات المصاغة .

أولا - منهج دراسة الحالة : يعد المنهج الرئيسي بحكم أن البحث ينصب موضوعه حول أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر.

ثانيا - المنهج التاريخي: تم توظيفه بهدف إلى سرد الوقائع ثم تحليلها ، مما يمكن الباحث من التوصل إلى إستنتاجات تخدم الموضوع المدروس .

ثالثا - المنهج الوصفي : الذي يركز على الوصف الدقيق والتفصيلي لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري من أجل الحصول على نتائج صحيحة ، وهذا من خلال التطرق لهذا العنصرين الإلكتروني ، و هذا بتعريفهما والتطرق لأهم النظريات المرتبطة بهما ، وكذا واقع الميزان التجاري و سعر الصرف في الجزائر و المشاكل التي تعترضهما و طرق و سبل الإصلاح التي انتهجتها الدولة للنهوض بالتجارة الخارجية .

رابع - المنهج الإحصائي : في دراسة العديد من الإحصائيات و الجداول بالفصل الثاني الثالث الذي يدرس علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري في الجزائر .

8- هيكل الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :



الفصل الأول: يتناول عموميات حول سعر الصرف الأجنبي وقسم بدوره لثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول المفاهيم الخاصة بسعر الصرف ، أما المبحث الثاني تضمن أهم المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف الأجنبي في حين تناولنا في المبحث الثالث نظريات وأنظمة سعر الصرف.

الفصل الثاني : تطرقنا في الفصل الثاني إلى الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف من خلال ثلاث مباحث كانت كالتالي : المبحث الأول تضمن مدخل عام لميزان المدفوعات ، في حين تضمن المبحث الثاني ماهية الميزان التجاري، أما المبحث الثالث تناول أثر التقلبات في أسعار الصرف على الميزان التجاري.

الفصل الثالث : تمثل الفصل الثالث في الدراسة التحليلية لحالة الجزائر، وتم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث كانت كالتالي : المبحث الأول تناول تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر، المبحث الثاني تطور الميزان التجاري الجزائري، المبحث الثالث عالجنا فيه آليات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر.

الفصل الأول

عموميات حول سعر الصرف

تمهيد

تستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء المبادلات التي تتم داخل حدودها، والتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقد، فالتباين في أنواع العملات المستخدمة حتما سيقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الدول المختلفة سببها كيفية قياس هذه القيم النقدية وكيف تتم معادلتها ومن ثم تسويتها، ونظرا لأن العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل أساسا في المبادلات الدولية، فقد قامت الحاجة إلى وجود سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشترى منه العملات الأجنبية. فإذا فرضنا وجود عملة واحدة عالمية تقبل جميع دول العالم التعامل بها داخليا وخارجيا، لما كانت هناك حاجة لوجود سعر الصرف الدولي، ولكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في جميع الدول.

من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي، وذلك لمعالجة مسائل تعدد العملات، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول، وبالتالي يعتبر سعر الصرف بالغ الأهمية لأي اقتصاد كان، كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كتأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد، حجم التجارة الخارجية من خلال تأثيره على الاستيراد والتصدير، وكذا تنفقات رؤوس الأموال إلى غير ذلك. ولذا سنحاول الإلمام بمختلف الأسس النظرية لسعر الصرف في هذا الفصل من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : المفاهيم الخاصة بسعر الصرف

المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي

المبحث الثالث : أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

المبحث الأول : المفاهيم الخاصة بسعر الصرف

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها " كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها" ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية سعر الصرف، العوامل المؤثرة في سعر الصرف، سياسة سعر الصرف وكذا كيفية تحديد سعر الصرف باختصار.

المطلب الأول : سعر الصرف (المفهوم، الوظائف والأشكال)

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان وظائفه وأشكاله.

1. مفهوم سعر الصرف: هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه :

- "نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية".¹
 - " السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف".²
 - سعر صرف عملة أجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها".³
- مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو سعر العملة، لأنه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى".

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:

- **التسعير المباشر :** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، وفي الوقت الراهن ، قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.

¹ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر ، 2004، ص 17.

² حورية مغربي، " دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر - "، مذكرة ماستر، تخصص

مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة - ، 2013/2014، ص 3

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص 97.

- التسعير غير المباشر : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر 1.

2. وظائف سعر الصرف : تتمثل وظائف سعر الصرف في ما يلي 2:

2-1. وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية السلعة معينة مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2-2. وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

2-3. وظيفة توزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

3. أشكال سعر الصرف :

من الواضح جليا أنه لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة زمنية معينة وإنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية وبالتالي استعمالها الخاص بها.

3-1. سعر الصرف الاسمي : هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.

¹ هجيرة عبد الجليل، " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص: مالية دولية ، جامعة تلمسان،

2012/2011 ، ص 31.

² محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 97- 98.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية¹.

3-2. سعر الصرف الحقيقي : وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من السلع المحلية².

ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التالية :

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي « (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية). وتمثل هذه العلاقة يكون وفق الرموز التالية :

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P}$$

3-3. سعر الصرف الفعلي : يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية... إلخ.

و يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية³.

3-4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج. لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى⁴.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

² نادية لحوجي، " أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة-، 2013/2014، ص 04.

³ المرجع أعلاه، ص 05.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

3-5. سعر الصرف التوازني :

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية.¹

وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات. ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها :

- معدل نمو الدخل الوطني.

- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

- معدل التغير في سعر الفائدة.

- اتجاه الطلب على النقود.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الصرف :

عادة ما تعتبر العملة قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل جميع العملات الأخرى المهمة، وتعتبر ضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل هذه العملات، وهناك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما والتي تتمثل في ما يلي :

1. التغير في الميزان التجاري : توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف العملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.²

2. معدل التضخم : عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² نادية لحلوحي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم لعملتها وإذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى. وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.¹

3. **السياسة الضريبية :** إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخول وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.²

4. **التغير في معدلات الفائدة الحقيقية :** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

5. **التدخلات الحكومية :** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها. ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.³

المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف الأجنبي

أضحت سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية قائمة بذاتها، تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (نظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات)، بل

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن،

2012، ص 151.

² حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

³ نفس المرجع السابق، ص 08.

وأصبحت آلية تنتهجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي.

1. مفهوم سياسة سعر الصرف :

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية التي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة النقدية، والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخله، معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.¹

2. أهداف سياسة الصرف الأجنبي :

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :²

2-1. مقاومة التضخم : يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

2-2. تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي تم استيرادها. ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد .

¹ الزهرة بن بريكة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007، ص

2-3. توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها. وبهدف تقليل الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية سعر صرف الواردات الغذائية...الخ.

2-4. تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

3. أدوات سياسة سعر الصرف :

السلطات النقدية في كل دولة من الدول لديها العديد من الأدوات والسياسات تقوم باستخدامها من أجل تنفيذ سياسة سعر الصرف ومن هذه الأدوات نذكر ما يلي:¹

3-1. تعديل سعر صرف العملة : لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمت فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

3-2. استخدام احتياطات الصرف : في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما اذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة.

3-3. استخدام سعر الفائدة : عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

¹ سلامة نجاح، " تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - الفترة (1990-2012)"،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

3-4. مراقبة الصرف : وهي مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلاد على استخدام الصرف الأجنبي بغرض الحد من خروج رؤوس الأموال و المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3-5. اقامة سعر صرف متعدد : تسعى السلطات النقدية من اتباع نظام سعر صرف متعدد الى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية الخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع والمحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

4. سياسات سعر الصرف :

4-1. سياسة الرقابة على الصرف :

4-1-1. مفهوم الرقابة على الصرف :

"الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها و المحافظة على قيمته في أسواق الصرف، يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به".¹

كان الغرض من الرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ثم أصبحت أداة للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و تلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على سعر صرفها تجنباً للحد من العجز في ميزانها الخارجي و الذي يعني أن المدفوعات إلى الخارج أكثر من الإيرادات.

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة من الأحكام التي تمنع القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات على الأفراد و اقتصاره على الجهات الرسمية التي تتولى الرقابة على الصرف، وكذلك العمل على تقييد وارداتها بإتباع نظام الحصص أو بإتباع نظام أوسع للتخلص من العجز الحاصل بين الإيرادات و النفقات عن طريق تقييد جميع مدفوعاتها إلى الخارج، وكل هذه الإجراءات تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي و محاولة التخلص من العجز، و الغرض من الرقابة على الصرف يتمثل في:²

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق الذكر، ص 42.

² لحسن جديدن، " تسير خطر سعر الصرف"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة

تلمسان، 2004، ص 43.

- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض و ال طلب، حيث تقوم بعض الدول على تثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق و ذلك لأسباب عديدة ، فقد تحتاج الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الخام و التجهيزات الرأسمالية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، كما قد تحتاج لسداد ديونها الخارجية.
- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات و ذهب و محاولة الحد من الطلب عليها و كذلك الحد من هروب رؤوس الأموال حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بدون تصريح أو ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف.
- رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات الهامة و مواجهة الكساد و تشجيع الانتعاش وهذا عن طريق إتباع نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة للعملة بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.
- استقرار أسعار الصرف حيث أن تقلبها يؤدي إلى تضرر الصناعة و التجارة فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي تتم على أساس سعر الصرف الحر و إعلان استعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد.
- حماية الصناعات المحلية و الحد من استيراد السلع غير الضرورية و ذلك بمنح رخص لاستيراد السلع الضرورية فقط.
- زيادة دخل الدولة و تقوية مركزها التنافسي من خلال قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية، لذلك فإن الرقابة على الصرف تساعد الدولة على ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

4-1-2. وسائل الرقابة على الصرف :

وسائل الرقابة على الصرف تدرج في صنفين وسائل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

4-1-2-1. الوسائل المباشرة :

تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركزي الذي يمثل سلطة الرقابة على الصرف الأجنبي للدولة وندرجها فيما يلي :¹

- **التدخل المباشر :** يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، و ذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد، فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها يكون الطلب عليها أقل من العرض فيتدخل البنك المركزي لشراء العملة الوطنية حتى يتساوى

¹ حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- الطلب والعرض عند مستوى السعر المحدد و من ناحية أخرى يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر أقل للعملة حيث يكون الطلب أكبر من العرض عند هذا السعر.
- **تقييد الصرف الأجنبي** : يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها و من أهم الوسائل لذلك نذكر ما يلي :
 - **التخصص طبقاً للأولويات** : يتم تخصيص العملات الأجنبية لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء و المواد الخام و تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في الدول النامية.
 - **أسعار الصرف المتعددة** : تقوم الدولة بالتمييز بين أسعار الصرف الأجنبي على أساس اختلاف مصادر الصرف و الأغراض التي تستخدم في تمويلها، و يهدف هذا النظام إلى تقليل قيمة الواردات و زيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية لغرض تحقيق التوازن فيميزان المدفوعات، وقد اتبعت هذا النظام ألمانيا في الثلاثينيات، ثم تبعتها العديد من الدول بعد ذلك خاصة في أمريكا اللاتينية.
 - **الحسابات المجمدة** : تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب ولا يسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها إلا بشروط معينة كأن يمضي وقت معين قبل عملية السحب أو السماح باستخدامها في الاتفاق على مشاريع في الدول النامية.
 - **اتفاقيات المقاصة** : يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حساباً للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات و الواردات التي تتم بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة، و تعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.
 - **اتفاقيات الدفع** : تعتبر اتفاقيات ثنائية لكن أكثر شمولاً، حيث تفتح مل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة ... و تتم هذه الاتفاقيات بغرض تسديد الدين من دولة معينة إلى دولة أخرى، وقد عقدت إنجلترا سلسلة من اتفاقيات الدفع سنة 1947 مع الهند، مصر، البرازيل، إنجلترا.. الخ.

4-1-2- الوسائل غير المباشرة :

- أهم الوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في ¹:
 - **قيود الكمية** : تتمثل في تقييد و حظر الواردات عن طريق حصص الاستيراد و سياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، و تهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب و الرسوم الجمركية هذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.
 - **تقديم إعانات التصدير** : تهدف هذه الإعانات إلى تنشيط الصادرات و زيادة قيمتها الكلية و تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الصادرات المرتفعة.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- رفع أسعار الفائدة : رفع أسعار الفائدة تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل و خارج الدولة، فزيادة سعر الفائدة تزداد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ويقل خروج رؤوس الأموال من الدولة، وبالتالي الزيادة في الطلب على العملة الوطنية وارتفاع قيمتها الخارجية ، لكن تغيرات سعر الفائدة تؤثر عكسيا على الاستثمار، فضلا عن إمكانية قيام الدول الأخرى برفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الآثار المنتظرة على سعر الصرف الأجنبي.

4- 1- 3. مبادئ و آثار الرقابة على الصرف :

4- 1- 3. مبادئ الرقابة على الصرف :

- تتمثل الرقابة على الصرف في محاولة الدولة تقييد مدفوعاتها للخارج، و من هذا فرضت الدولة رقابتها على كل ما يتعلق بالعملات الأجنبية و تعددت الإجراءات التي اتخذتها في هذا السبيل، فالرقابة على الصرف تتضمن عدة صور تتمثل في:¹
- جعل كل عمليات الصرف سواء بيع أو شراء العملات الأجنبية بين يدي سلطة واحدة يطلق عليها اسم مراقبة النقد أو مراقبة الصرف، و منه فعمليات الصرف تصبح احتكارا على الدولة غير أنها تخول هذه السلطة للبنوك التجارية.
- إلزام كل مصدر بأن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية وكذلك إلزام كل مستورد أن يشتري العملة التي يريدها من المجمع نفسه، و يتم البيع و الشراء بسعر صرف تحدده الدولة كما بإمكان الدولة أن تضع رخص التصدير وفرض نظام رخص الاستيراد لضمان توزيع العملة فيما بين المستوردين.
- تحريم التعامل في الصرف لبعض العمليات، فتقوم بمنع تصدير رؤوس الأموال و التفرقة بين العمليات الجارية و حركات رأس المال، فثيسر الأولى و تمنع الثانية. كما تلجأ الدولة أحيانا إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها، و تفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية، حتى تجبرهم على الشراء من هذه الدولة مقابل تصدير بعض السلع إليها.

4- 1- 3. 2. آثار الرقابة على الصرف :

من بين آثار الرقابة على الصرف ما يلي:²

- تقف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية وذلك من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد .

¹ لحسن جديدين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23- 24.

- تعرقل حرية تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهو ما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم الأمر الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية.
- يؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية كما تساعد على ظهور سوق صرف موازية.
- يؤدي نظام الرقابة على الصرف إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال سوء توزيع الموارد الإنتاجية والاستهلاكية.

4-2. سياسة تخفيض العملة المحلية :

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، و ذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو و التي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

4-2-1. مفهوم سياسة التخفيض :

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية)، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بالتالي اتجاه جميع العملات. بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، و يراعي في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب و تخفيض قيمة العملة الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها و الحد من وارداتها، وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.¹

4-2-2. أسباب تخفيض العملة :

الواقع أن التخفيض إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا تضخميا، بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعرا مرتقعا حددته الدولة و لا يتم التعامل بمقتضاه في السوق و سعر آخر منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب. فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة ، فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين :

النتيجة الأولى هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

النتيجة الثانية هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد، و ذلك خوفا على قيمتها من التدهور.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وفي سبيل أن تتجنب الدولة هاتين النتيجتين، تخفض السعر الذي حددته، وعندئذ تستطيع أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان فيه عجز. ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات و تقليل الواردات.¹

4- 2- 3. شروط نجاح سياسة التخفيض :

إن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:²

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية.
- الاستجابة لشرط مارشال ليرنر (مرونة الصادرات + مرونة الواردات) تكون اكبر من الواحد الصحيح.

4- 2- 4. أهمية سياسة التخفيض :

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض. و لهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، و بذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير و إحلال الواردات، و في هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض و الطلب والتخصيص الفعال للموارد، و لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة و يحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين و انتعاش حساب رأس المال.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة و تخفيف عبء مديونيتها، و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.¹

4- 2- 5. آثار سياسة التخفيض :

قد تساهم هذه السياسة في إضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه للتصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادرات الدولة في الأسواق العالمية.

- لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية و ميولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في العملة المحلية.
 - انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.
 - ظهور المضاربات التجارية و توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع (الخدمات....الخ).
 - عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية المعبر عنه بالعملة المحلية.
 - يحدث التخفيض آثار تضخمية كبيرة و تضرر لأصحاب الدخل الثابتة.
- وهكذا فالتخفيض لا يعتبر وسيلة آلية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة، فالتخفيض إذ يمهد لمثل هذا التحسن فإن الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض.²
- #### 4. 3. سياسة تعويم أسعار الصرف :

4. 3. 1. سياسة التعويم الحر: تقف سياسة التعويم الحر على طرف نقيض مع سياسة تثبيت سعر الصرف يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، و لذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف. و يرى أنصار سياسة التعويم الحر، أن توازن ميزان مدفوعات الدول، يتحقق بصورة تلقائية في ظل هذه السياسة، و ذلك عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق بما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعا وانخفاضاً، مما يعيد التوازن في الميزان مرة أخرى. فبالنسبة للدول التي يوجد عجز في ميزان

¹ سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 50.

مدفوعاتها عند سعر صرف معين، فإن هذا العجز يعني زيادة العرض من عملة هذه الدولة عما هو مطلوب منها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها أو ارتفاع سعر صرف عملتها، و هذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض حصيلة الواردات، و هذا بسبب أن السلع الأجنبية تعتبر قيمتها عالية بالنسبة للمحليين، كما يحدث من ناحية أخرى تشجيع للصادرات و ذلك لكون العملة المحلية رخيصة بالنسبة للمستورد الأجنبي، طالما أن عرض العملة و الطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف، فإن التوازن يتحقق بدون أي تدخل حكومي و يحدث العكس في حالة تسجيل فائض على مستوى ميزان المدفوعات.

غير أن معارضي هذه السياسة يذهبون إلى القول بأن ميكانيزم السوق لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة و الذي يحقق التوازن في الفترة المتوسطة، و من ثم فإنه يكون مضللا للمتعاملين مع الخارج خاصة بالنسبة للعقود الآجلة و ما يكتنفها من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

إلا أن تجارب الدول في تطبيق سياسة التعويم لا تخلوا من تدخل سلطاتها النقدية في أسواق الصرف و ذلك لمنع التقلبات العنيفة لأسعار الصرف و هو ما أطلق عليه اصطلاح "التعويم المدار".¹

4. 3. 2. سياسة التعويم المدار : تقوم هذه السياسة على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف و في نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراءا للعملات الأجنبية و تحقيق المصالح الوطنية على حساب البلاد الأخرى. كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية، إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية المنخفضة نسبيا، و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية على حساب الدول الأخرى و في أي حال من الأحوال تحتاج السلطات النقدية إلى رصيد من العملات الأجنبية، حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف، على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات الموازنة الصرف و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.²

المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف

إذا ما نظرنا إلى سعر الصرف الاجنبي كسلعة فهو يتحدد بعاملين هما (العرض والطلب).

¹ محمد أمين بربري، "سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990_2003"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة شلف، 2004-2005، ص 82.

² هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق، ص 52.

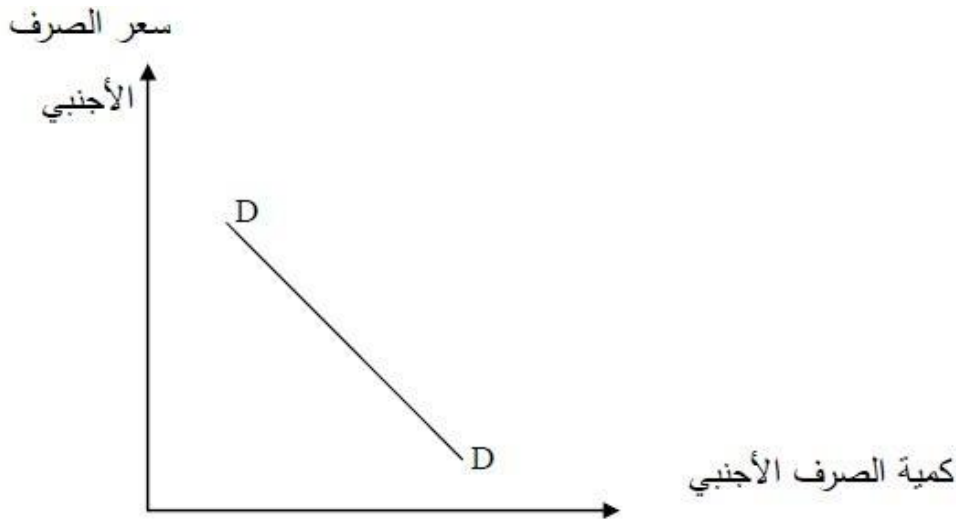
1. الطلب والعرض على الصرف الأجنبي :

1.1. الطلب على الصرف الأجنبي :

يتضح الطلب على الصرف الأجنبي باختلاف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف.

وهناك علاقة عكسية بين الصرف والكمية المطلوبة منه، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أصبحت الواردات أكثر تكلفة ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية أما في حالة انخفاض سعر الصرف تصبح تكلفة الواردات أقل ومن ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية وعند رسم منحنى الطلب يلاحظ أنه ينحدر من أعلى جهة اليسار إلى أسفل جهة اليمين كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم 01 : الطلب على الصرف الأجنبي



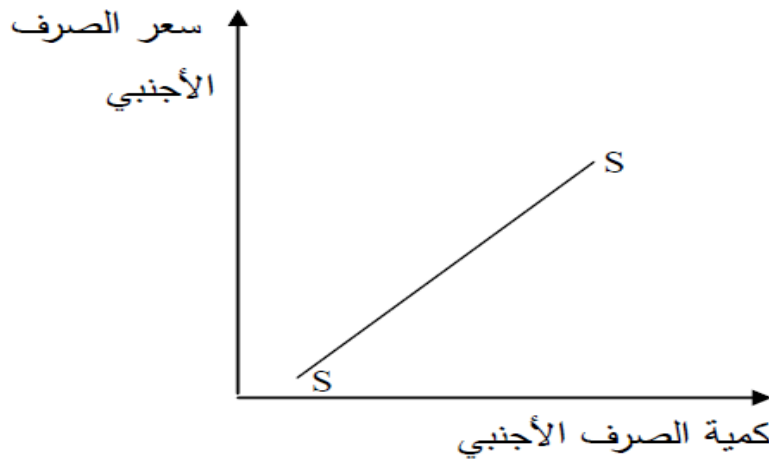
المصدر: مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003، ص 382-383.

1.2. العرض من الصرف الأجنبي : يمثل العرض الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الدول من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، وكذلك تعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة.¹

¹ مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وبين الكمية المعروضة منه، بحيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى. وهكذا تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى وبذلك يطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب، وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي، ومنه يكون ميل منحنى عرض الصرف الأجنبي موجب يتجه من الأسفل إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل .

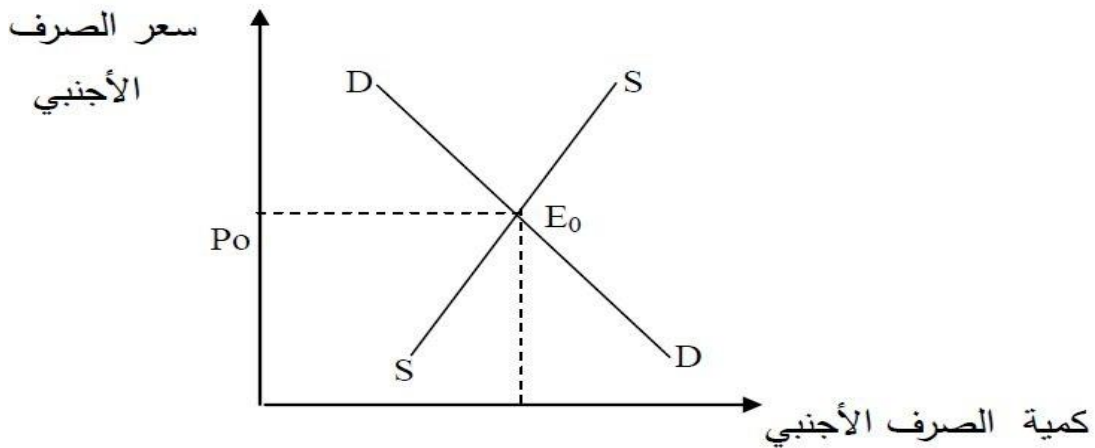
الشكل رقم 02 : عرض الصرف الأجنبي



المصدر: مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

2. **سعر الصرف التوازني** : يمكن الوصول إلى مستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بالسعر التوازني، كما هو مبين في الشكل :

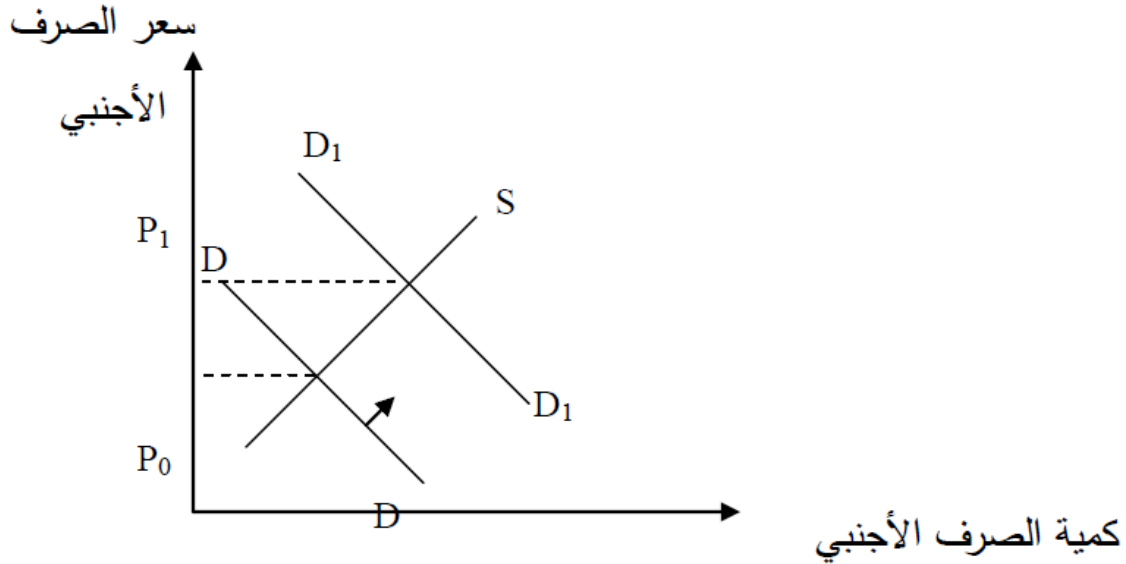
الشكل رقم 03 : سعر الصرف التوازني



المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 108.

من الشكل السابق يتحدد السعر التوازني والكمية التوازنية من الصرف الأجنبي عند تقاطع منحنى العرض من الصرف الأجنبي والطلب على الصرف الأجنبي عند سعر للصرف التوازني p_0 والكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف التوازني Q_0 ، وبافتراض تغير أحد العوامل التي افترضناها ثابتة وليكن زيادة الدخل القومي في الدولة مما يترتب عليه زيادة في الطلب على الواردات، ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يترتب عليه انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى إلى جهة اليمين وهذا سوف يوصلنا إلى نقطة توازن جديدة وسعر وكمية توازن جديدة كذلك، حيث تزيد الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي على الكمية المعروضة منه وسوف تستجيب السوق الحرة لفائض الطلب على العرض الأجنبي وذلك بارتفاع سعر الصرف حتى يصل إلى السعر التوازني الجديد وعند هذا السعر يعود التوازن في سوق الصرف الأجنبي مرة أخرى كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم 04 : أثر زيادة الطلب على الصرف الأجنبي



المصدر: سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 08.

3. مرونة الطلب والعرض :

يمكن القول أن التوازن في سوق الصرف الأجنبي توازن مستقر إذا توافر هناك شروط، والمقصود بالتوازن المستقر ذلك التوازن الذي إذا اختل يولد من قوى العرض والطلب مما يدفعه إليه مرة أخرى، وبهذا يقودنا الحديث عن مرونة منحنى العرض والطلب بالتقرب من نقطة التوازن.

1.3. مرونة الطلب :

تعني مرونة الطلب درجة أو مدى استجابة الكمية المطلوبة من عملة ما نتيجة للتغير الحاصل في سعر الصرف ويمكن أن نبين ذلك فيما يلي ¹:

¹ محمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 80.



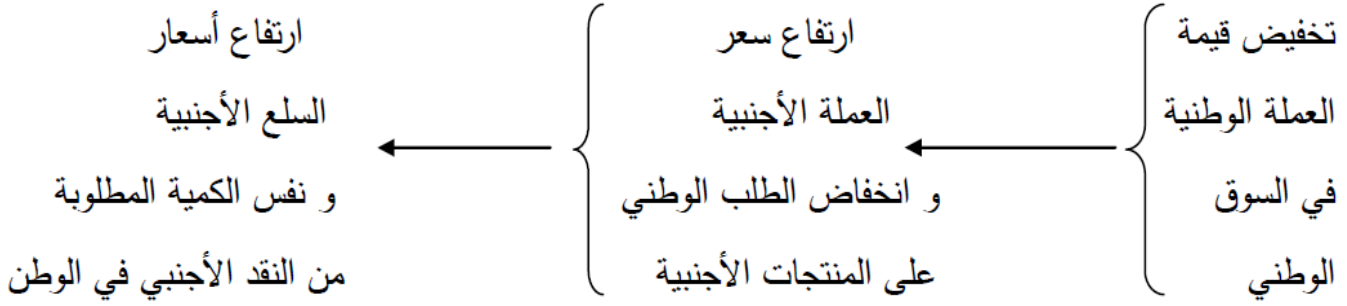
ارتفاع سعر الصرف للعملة انخفاض أسعار السلع العملة الوطنية الأجنبية في الوطن الوطنية المقومة بالعملة الأجنبية في السوق زيادة الطلب الأجنبي زيادة الكمية المعروضة من على المنتجات الوطنية من النقد الأجنبي في الوطن تخفيض قيم الخارجي ، وتتوقف هذه الزيادة في الكمية المعروضة من العملة الأجنبية في الوطن على حالة الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية ويتم التفرقة بين ثلاث حالات¹:

- **الطلب الأجنبي غير المرن على الصادرات الوطنية (أقل من الواحد)** : وهنا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية) إلى ارتفاع الطلب على الصادرات.
- **الطلب الأجنبي متكافئ المرونة على الصادرات** : وهنا يزداد الطلب الأجنبي بنفس نسبة الانخفاض في العملة الوطنية ويعني ثبات الصادرات، وبالتالي يظل عرض النقد الأجنبي ثابتاً دون تغيير.
- **حالة الطلب الأجنبي المرن على الصادرات وتكون المرونة هنا (أكبر من الواحد)** : ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات بنسبة أكبر أي زيادة عرض النقد الأجنبي وفي الأحوال السابقة والمختلفة للمرونة لا يتغير وضع عرض النقد الأجنبي به ينتقل من نقطة الأخرى على طول المنحني، ولكن حدوث التغير في ظروف عرض النقد الأجنبي وانتقال المنحني إلى أعلى (زيادة) أو إلى أسفل (نقصان) يرجع إلى عوامل أخرى، مثل تغير الأسعار الداخلية للسلع أو تغير دخول وأذواق الأجانب اتجاه السلع.

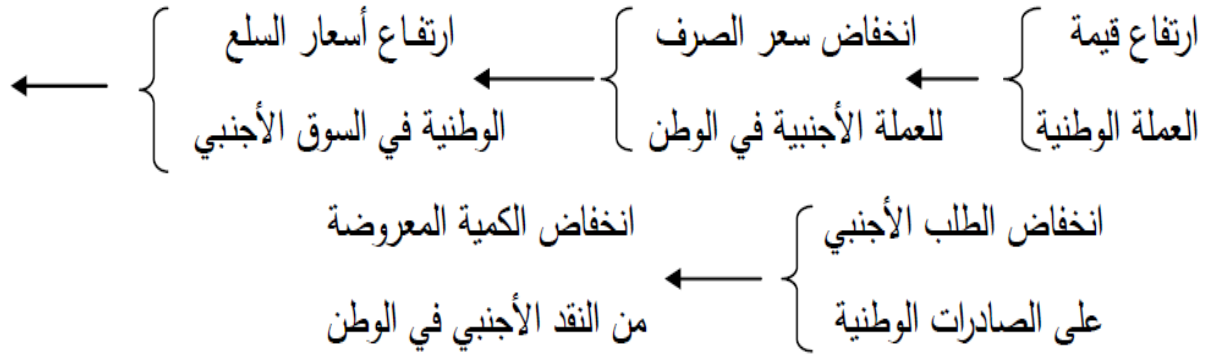
3.2. مرونة العرض : تعني مرونة العرض درجة استجابة الكمية المعروضة من عملة ما نتيجة للتغير الحاصل في سعر الصرف.

لا يقتصر أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على جانب عرض العملة الأجنبية (الصادرات) بل يشمل هذا الأثر جانب الطلب الوطني على العملة الأجنبية (الاستيراد) أي:

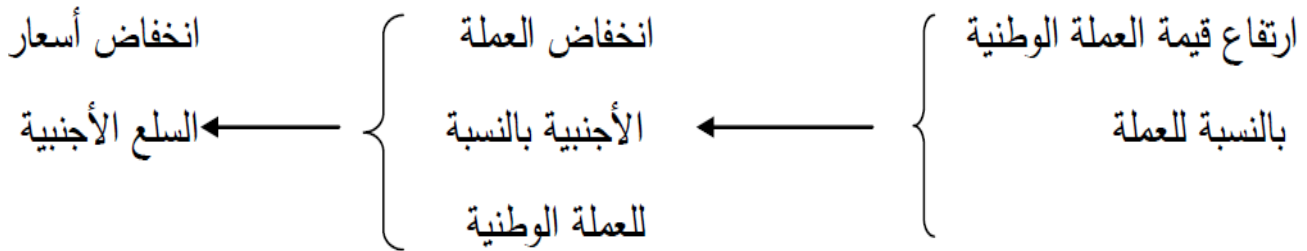
¹ محمد عبد المنعم غفر، مرجع سبق ذكره، ص 81.



ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت مرونة الطلب على المنتجات الأجنبية أكبر من الصفر أما إذا كانت هذه المرونة تساوي الصفر، أي الطلب عديم المرونة فإن الكمية التي تستورد من الخارج لن تتأثر و تظل الكمية ثابتة مهما انخفضت قيمة العملة الوطنية (ارتفاع العملة الأجنبية) ، ويمكننا أن نتوصل إلى نتائج عكسية في حالة حدوث انخفاض في سعر صرف العملة الأجنبية وذلك نتيجة حدوث ارتفاع في قيمة العملة الوطنية ويمكن إبراز هذه الآثار المختلفة على النحو التالي :



ويوضح هذا، تأثير ارتفاع قيمة العملة الوطنية على جانب عرض النقد الأجنبي، ولا يكون هذا التأثير إلا إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، كذلك يؤثر الارتفاع في قيمة العملة الوطنية أيضا على جانب الطلب بالنسبة للنقد الأجنبي كما يلي :



ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت مرونة الطلب الوطني على السلع الأجنبية أكبر من الصفر.¹

¹ محمد عبد المنعم غفر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الاقتصادية المختلفة، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، ويوفر سوق الصرف لهؤلاء المتعاملين وغيرهم ممن يطلبون العملات الأجنبية هذه الخدمة في أي وقت ومن أي مكان ، ونظرا لضخامة وأهمية هذه السوق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية سوق الصرف الأجنبي، تصنيفات ومعاملات سوق الصرف الأجنبي ومخاطر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي

يتم التعامل في الصرف الأجنبي في إطار ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي، ويتركز هذا السوق عادة في مراكز المال العالمية الكبرى، حيث يتم إجراء صفقات التبادل بين مختلف العملات القابلة للتداول والتحويل مع بعضها البعض.

1. مفهوم سوق الصرف الأجنبي :

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت لسوق الصرف الأجنبي نذكر منها :

- يقصد بسوق الصرف الأجنبي الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأقوى ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار.¹
 - كما يعرف سوق الصرف الأجنبي السوق التي تتم فيها مبادلة العملة الوطنية و العملات الأجنبية، ويمكن أن تتم المبادلة بين أي عملتين أجنبيتين و ذلك من خلال البنوك و شركات الصرافة و غيرها من المؤسسات المالية في الدولة.²
 - ويعرف أيضا بأنه السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية. و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة.³
- و مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لسوق الصرف الأجنبي وهو " أنه سوق ليس لها مكان محدد يمكن من خلالها الجمع بين البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية بحيث في العادة تتم هذه العمليات بواسطة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية. وتتمثل خصائص

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 104.

² محمد كمال الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 107 - 108 .

هذا السوق في النقاط التالية :¹

- يتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية و السياسية مما يرفع درجة مناظر الاستثمار فيه إضافة إلى أنه سوق لا إطار مادي له ويتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.
- يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر و أوسع سوق مالي في العالم، وقد قدر بنك التسوية الدولية، من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات الأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية، هو 1190 مليار دولار في أبريل 1995.
- رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو إلى 16% و 10% على التوالي و تستوحد الأسواق الثلاثة على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم.
- تركيز السوق، حيث يعادل ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي 16% من العملات تخص العملاء غير المالكين، أما البنوك ، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية ، تعمل في أسواق القروض و الأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها.
- وعلى العموم تعتمد آلية عمل السوق على قوى العرض والطلب في ضوء التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية ولذلك يتم التعامل في سوق العملات الأجنبية باتجاهين :
- **سعر البيع:** وهو السعر الذي تباع البنوك على أساسه العملاء النقد الأجنبي والمحلي.
- **سعر الشراء:** وهو السعر الذي تشتري على أساسه البنوك العملات الأجنبية والمحلية.

2. وظائف سوق الصرف الأجنبي :

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في :²

2. 1. **تحويل القوة الشرائية بين الدول :** فالوظيفة الأساسية الأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى. ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة شيك يرسل بالبرق بدلاً عن البريد. فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة أو حساب.

¹ نوري محمد ناظم الشمري و اخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان - الأردن،

1999، ص 196.

² السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر -، 2009، ص 249.

2.2. تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية : ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتماد بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.

2-3. تغطية مخاطر الصرف الأجنبي : حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعملية التغطية.

3. المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي : يتعدد المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتعدد عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وفي طبيعة هؤلاء المتعاملين :

3-1. البنوك المركزية : تدخل البنوك المركزية في سوق العملة ليس من قبيل تحقيق الأرباح كونها لا تتوخى الربح من مزاوله نشاطها، وهي بالتالي لا تقوم بعمليات المضاربة على العملة. وإنما تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي من أجل القيام بالوظائف التالية:

- تنفيذ أوامر الحكومة باعتبارها بنك الدولة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

- القيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية.

3-2. البنوك التجارية : مع ازدياد النشاط الاقتصادي، ازداد الطلب على الائتمان، فتحوّلت البنوك التجارية للتعلم دور الوسيط بين المودع والمستثمر، بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات أذنيه. كما تقوم البنوك التجارية باستبدال العملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس، من هنا يكون من الطبيعي أن تكون البنوك التجارية وبنوك الاستثمار عاملة في سوق العملة، ومن الطبيعي أيضاً أن تنشأ لدى الأفراد علاقة بالبنوك، إن هم رغبوا الاتجار بالعملية بحيث تحول إلى مصدر ربح هام بالنسبة للبنوك.¹

3-3. سمسرة الصرف : يتولى سمسرة الصرف الأجنبي اجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة بين البنوك التجارية فالبنك التجاري من خلال سمسرة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة ما يكون هناك سمسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية، وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك والسمسرة بسوق الجملة تمييزاً عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها (سوق التجزئة).²

¹ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت - لبنان -، 2009، ص 100.

² إيمان ناصف عطية، عمارة هشام محمد، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 311.

3-4. الزبائن الخواص : هم لا يتدخلون مباشرة في أسواق الصرف فهم يشترون ويبيعون العملات متوجهين إلى المصارف التي تمارس نشاطا في سوق الصرف أو لاجئين إلى السماسرة في هذا السوق وتشتمل على ثلاث فئات :

- الأفراد الذين يبقى تأثيرهم هامشيا إلى حد بعيد.

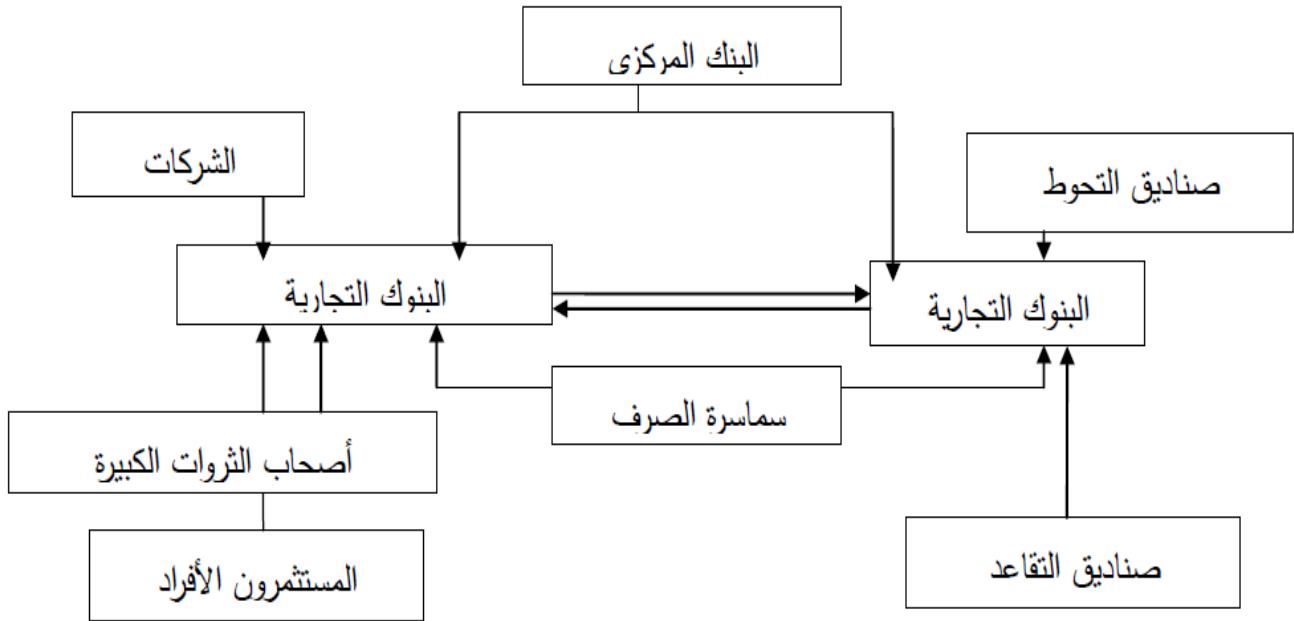
- المشروعات الصناعية و التجارية.

- المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف.

3-5. المؤسسات غير المالية : إن مشاركة بعض مؤسسات الأعمال في عمليات العملات الأجنبية ودخولها الأسواقها، يأتي كنتيجة لنشاطات هذه المؤسسات التجارية أو الاستثمارية التي تحتم عليها دخول سوق العملات الأجنبية كمشتري أو بائع أو مستثمر لهذه العملات، وهي قد تقوم بذلك إما مباشرة أو عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية التي تتعامل معها.¹

والشكل الموالي يوضح أهم المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي :

الشكل رقم 05 : المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي



المصدر: سلامة نجاح ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المطلب الثاني : عمليات سوق الصرف الأجنبي :

تتنوع المعاملات التي تتم في أسواق الصرف حسب أغراض المتعاملين ونشاطهم، فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيامها، وهناك معاملات خلقتها الأسواق نفسها واكتشفها

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن -، 2004، ص 200.

المتعاملون أثناء بحثهم عن فرص الربح، وهناك عمليات هدفها الاستفادة من التناقضات الموجودة في أسواق الصرف، وعليه فإن من أهم عمليات الصرف الأجنبي ما يلي :

1. المعاملات العاجلة : وهي معاملات الصرف التي تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يومين بعد القيام بالعملية الاقتصادية.

وتعد العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتستحوذ على الاهتمام الأكبر، لأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وعادة ما يتم التسليم والاستلام للعمليات المباعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية، وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم، وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآني والآجل، وتستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية.

2. المعاملات الآجلة : تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتكون هذه عملية صرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد، وتستعمل عملية الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف، ومهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق)¹.

3. مستقبلات وخيارات العملة الأجنبية : تمثل عقود مستقبلات العملة الأجنبية التزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة بسعر معين، أما عقود خيارات العملة فهي عقود تعطي للمشتري الحق بخيار شراء أو بيع كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد بأي تاريخ قبل الموعد المحدد.²

4. التغطية : ويقصد بعمليات التغطية تلك العمليات التي تهدف إلى تحويل مقابل أصول مستثمرة في عملة ضعيفة أو يخشى انخفاض قيمتها إلى عملة أخرى قوية، من أجل حماية تلك الأصول أو الحقوق، و بنفس الكيفية تغطي الالتزامات المقومة بعملات يخشى ارتفاع أسعارها.

5. المضاربة : المضاربة هي عكس التغطية فعلى حين أن المغطي يسعى إلى تغطية مخاطر الصرف الأجنبي، فإن المضارب يقبل وحتى يسعى إلى تعريض نفسه لمخاطر الصرف الأجنبي على أمل أن

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع،

عمان - الأردن -، 2011، ص 34-35.

² محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 105.

يحقق ربحاً. فإذا توقع المضارب بصدق التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف فإنه يحقق ربح وخلاف ذلك فإنه يتحمل خسارة.¹

6. **المراجعة :** ويقصد بالمراجعة تحقيق الربح من قبل فئة معينة من المتعاملين في سوق الصرف. أي شراء العملة في السوق التي يكون فيها سعر صرف هذه العملة منخفضاً وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعاً. بقصد تحقيق ربح من السوقين.

7. **مبادلة العملات (swaps) :** عملية مبادلة العملات هي عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت الدفع المختلفة، بمعنى آخر عملية المبادلة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن محدد مسبقاً.

وعلى عكس أصحاب المعاملات العاجلة لأجل فإن مستخدم المبادلة لا يتحمل مخاطر الصرف، وهذه أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، وبالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات الأجل، وعملية المبادلة تسمح للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم)، ويطلق على نقاط العلاوة أو الحسم بمعدل المبادلة.²

المطلب الثالث : مخاطر الصرف الأجنبي :

تعاني الكثير من الدول من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لابد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها.

1. مفهوم خطر الصرف :

تعرف مخاطر الصرف على أنها الأثر المالي لتقلبات أسعار الصرف على الصفقات أو على وضعية المؤسسة، وتنشأ مخاطر الصرف الأجنبي بصفة عامة عندما تؤثر التقلبات في القيم النسبية للعملات في الوضع التنافسي أو السلامة المالية للمنظمة.

كما تعرف على أنها قيمة الخسائر الناجمة عن التغيرات في سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهي نتيجة للمبادلات الدولية، وتتجم أخطار الصرف عن العمليات التالية :

- الصادرات والواردات.
- الاقتراض والإقراض بالعملات الأجنبية.
- القروض في السوق الدولية لرؤوس الأموال.

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر -، 2003، ص333.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

كلما كانت قيمة المبادلات الخارجية كبيرة كلما كانت الخسارة في القيمة المطلقة كبيرة عند حدوث تغيرات في قيمة العملات.¹

2. أهم مخاطر عمليات الصرف الأجنبي :

ويمكن تلخيص المخاطر التي ترتبط بعمليات النقد الأجنبي في النقاط التالية:²

2-1. المخاطر المالية : إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك الناشئة بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث بصفة مفاجئة وبحدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

2-2. مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة : مع بداية السبعينيات أخذت التقلبات في أسعار الفائدة في الدول الصناعية المتقدمة والمؤثرة في تحركات رؤوس الأموال الدولية تتخذ مدى أوسع، كما أنها أصبحت أكثر سرعة في حدوثها مقارنة مع تذبذباتها السابقة في الخمسينات والستينات، حيث كانت تقلباتها تتم في حدود 2% و 3% وترجع التقلبات الواسعة في أسعار الفائدة في هذه الدول إلى عدة عوامل منها:³

- التغير في معدلات التضخم.
- التغير في معدلات النمو الاقتصادي.
- حالة ميزان المدفوعات ومكوناته.
- التضارب في توليفة السياسات النقدية والمالية بين هذه الدول.

2-3. المخاطر الائتمانية : وتسمى كذلك بخطر الطرف المقابل وينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعود المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه. وينقسم خطر الطرف المقابل إلى خطرين:

- **خطر التسليم :** هو عبارة عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية وهو أخطر من خطر القرض لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية.

- **خطر القرض :** ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل قبل حلول موعد استحقاق العملية.

2. 4. مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية : كل مؤسسة تباشر عمليات تصدير أو استيراد مفعورة بعملة تختلف عن عملتها الوطنية فهي معرضة لخطر الصرف التجاري حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف عن سعر الصرف لحظة عقد الصفقة إذن خطر الصرف بذلك هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والاتفاق عليه.

¹ نادية لطلوحي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² المرجع أعلاه، ص ص 19 - 20 .

³ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

2. 5. المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي : قد تقع بعض الأخطاء في خضم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ، أو قد توجه الأرصدة بالعملية الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح.

المبحث الثالث : أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

إن تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة التكوين سعر الصرف، ولهذا سوف نتطرق في المبحث إلى التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف، الأنظمة الحديثة لسعر الصرف، النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز :

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف.¹

لقد تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ، حيث لم يكن هناك نظام موحد يتبعه كل الدول وإنما لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلائم اقتصادها، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تنوع أنظمة الصرف كان مرتبطاً بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، ويمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز فيما يلي:²

1. أسعار الصرف في قاعدة الذهب :

كان هذا النظام مطبق في أواخر القرن 19 و أوائل القرن 20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت كل دولة ترتبط عملتها بوزن معين من الذهب، ويترتب على ذلك احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تباع و تشتري به، و يستلزم هذا النظام توفر ثلاثة شروط أساسية :

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد و لا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية التصدير و الاستيراد بالذهب.

¹ نادية لعلوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² فاطمة الزهراء بن طالب، "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 13.

2. أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية :

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار في استخدام العملات الورقية على اثر انهيار قاعدة الذهب، فيما استخدم الذهب لأغراض الاستيرادات العسكرية، وأهم سمات هذه القاعدة مايلي :

- عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.
 - تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
 - تحدد الورقية النقدية سعر رسمي.
 - تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات، وهي ذات قوة إبرام قانونية.
 - تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.
- إن أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة كانت تتحدد على أساس تفاعل العرض و الطلب وهذا ما يعرف بأسعار الصرف الحرة، إلا أنه تم التخلي عن هذه القاعدة لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولي، فثباتها و استقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي لمختلف الدول و الواقع يفرض على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.

3. نظام الرقابة على الصرف :

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة 1929 - 1933، حيث انتشر هذا النظام في ألمانيا و دول أوروبا الوسط و الشرقية وأمريكا اللاتينية ففي هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية. ويعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة ما بأنه عبارة عن الاشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي، أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة. وتتخلص قواعد هذا النظام في¹ :

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
 - اخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
 - في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر الصرف و بالتالي أكثر من سوق لصرف الأجنبي .
- ويقوم هذا النظام الذي كان سائدا في ظل النقود الورقية على احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية، وذلك من خلال تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة وتوزيعه على أوجه

¹ فاطمة الزهراء بن طالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

الطلب الممكنة. بحيث يبقى الطلب على الصرف الأجنبي في حدود المعروض منه وبهذا يمكن لسعر الصرف أن يبقى ثابتاً، إذن فجوهر هذا النظام هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة.

تم اتباع هذا النظام في أغلب الدول الرأسمالية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تتخلى عليه دول أوروبا الغربية إلا في أواخر 1958 عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي فقامت بتحرير معاملاتها الخارجية وسمحت بدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها.

4. نظام استقرار أسعار الصرف :

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتون وودز أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة ، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي و الذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959، وكان لكل دولة عضو في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات.

لم يكن الاستقرار كاملاً في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الاسترليني و الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي.¹

المطلب الثاني : أنظمة أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز:

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينات و الانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عدداً متنوعاً من نظم أسعار الصرف نوجزها في مايلي :

1. نظام سعر الصرف الثابت :

1.1. تعريف نظام الصرف الثابت :

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابتاً، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو مادة أولية رئيسية.²

¹ نفس المرجع السابق، ص 14.

² نادية لحوشي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى ¹:
- **إما عملة واحدة** : تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الأفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي. ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996 :
 - 20 عملة بالدولار الأمريكي.
 - 14 عملة بالفرنك الفرنسي.
 - **إما سلة عملات** : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي. أو الربط حاليا باليورو واعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للايكو سابقا. ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.
 - **ضمن هوامش محددة** : سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة العملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.
- ويستطيع الأفراد في ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها، وكذلك تقوم الدولة في ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف .
1. 2. تقييم نظام الصرف الثابت :
1. 2. 1. المزايا ²:
- توفر إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل على المصدر أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض وهذا يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد و بقية العالم.
 - إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحقيقه حاليا.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 115 - 116.

² الزهرة بن بريكة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها وهذا الارتباط بعملة أجنبية أو بسلة من العملات التي تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.
 - سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلائم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي وهو موجود نوعا ما على الدوام.
 - سعر الصرف المعدل في منطقة التغيير المحددة لا يتغير.
 - استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم وامتصاصه وتقليل تكاليفه بتثبيت الصرف.
1. 2. 2. العيوب¹:

- مهما كان سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحويل في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.
- في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة.
- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية و الأسعار المحلية.
- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات و الصادرات التي يواجهها بلد الربط.

2. نظام سعر الصرف العائم (المرن) :

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها و قابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها : المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

2. 1. أنواع نظام الصرف المرن : هذا النظام فيه نوعين هما :²

1. 2. 1. 1. التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات ويسمى أيضا الموجه.

¹ سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 116.

2. 1. 2. **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيда.

وفي هذا النوع يوجد نوعين أساسيين هما كالتالي: ¹

2. 1. 2. 1. **نظام سعر الصرف المختلط:** حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة و معومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون الدول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

2. 1. 2. 2. **التعويم الغير نظيف (القدر):** ويقصد به تدخل السلطات النقدية في اسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين ، وقد يتسبب هذا النظام في حرب بين السلطات النقدية لبعض الدول وذلك باتخاذ اجراءات مضادة قد تتسبب في اضطراب اسواق النقد الدولية.

2. 2. **تقييم نظام سعر الصرف المرن:** من بين مزايا و عيوب هذا النظام ما يلي: ²

2. 2. 1. **مزايا نظام سعر الصرف العائم (المرن):**

- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض و الطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر).

- يمكن أن تقف دون خسارة الاحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية.

- في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن اجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي.

- يمكن اتباع السياسة النقدية اللازمة دون القيد.

2. 2. 2. **عيوب نظام أسعار الصرف العائمة (المرنة):**

- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف.

- هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة.

- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر علم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج و إيرادات الصادرات.

و الشكل الموالي يوضح مختلف الانظمة بعد انهيار نظام بريتون وودز:

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² حورية مغربي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 - 19.

الجدول رقم 01 : أنظمة الصرف بعد اختيار نظام بريتون وودز:

النظام	الخصائص الرئيسية
- أنظمة التثبيت - أنظمة الربط - المحكم - الدولار	يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول، بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا، تكون السياسة النقدية في نظام الدولار تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم التثبيت عملته.
- مجالس العملة	نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير.
- الإتحاد - النقدي	تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة، تصدر عن بنك مركزي واحد) كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية).
- التثبيت التقليدي - الربط بعملة أخرى	يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.
- الربط بسلة - من العملات	يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة، من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف.
- الأنظمة - التعاونية	تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.
- الأنظمة الوسيطة - التعويم مع التدخل - التثبيت الزاحف	يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة الفارق التضخم أما بالنسبة للقيمة التعادلية للعملة فيمكن أن تتحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية هامشا أو مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه صعودا ونزولا.
- المناطق - المستهدفة	تقوم السلطات بوضع هامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حال وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الدنيا للهامش، تتحدد

مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.	
تحدد أسعار الصرف في السوق بتلاقي قوى العرض والطلب، وتتدخل السلطات النقدية عند الضرورة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف.	- التعويم المدار
يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف يوميا بتلاقي قوى العرض والطلب ونادرا ما تتدخل السلطات النقدية، كما أنه غالبا ما لا يتم الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية في هذا النظام.	- الأنظمة المعمومة بصفة كلية - التعويم الحر

المصدر: نادية خلوي، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف :

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية، وفيما يلي أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف :

1. نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج، و ترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة ويعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فإن صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة - النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي " Gustav Cassel " في بداية العشرينيات من القرن العشرين.¹

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة :

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية.

لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الأجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.²

3. النظرية الكمية :

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الإستيراد و تخفيض الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، و إنخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.¹

4. نظرية الأرصة :

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصة الحساب الجاري الميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق الميزان التجاري الدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود الى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في الميزان التجاري، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

على غرار العلاقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة والعلاقة الخاصة بتكافؤ القدرات الشرائية، فان الصلة بين سعر الصرف والرصيد الجاري تبدو أيضا عديمة الاستقرار، ولتوضيح هذا الاستنتاج تكفي الإشارة الى عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، الذي وعلى الرغم من اتساعه في عقد التسعينات وحتى يومنا هذا لم يؤثر مطلقا على الدولار، اذ يبدو جليا في هذه الحالة أن تحركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في التخفيف من تأثير العجز في الميزان الجاري على قيمة العملة.²

5. نظرية كفاءة السوق :

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم... إلخ. وفي السوق الكفاء :³

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية و الأجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية .

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

* التسعيرة الأجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآتي (نقد).

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، ص 228.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت - لبنان -،

2013، ص 47.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 122 - 123.

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

6. نظرية ماندل - فلمنغ في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام بها ماركوس فلمنغ 1962 و روبرت ماندل 1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسيات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم. ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا، و حتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

و مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي و أسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي و انخفاض قيمة العملة المحلية.¹

¹ حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

خلاصة

يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر، مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من أولويات السياسة الاقتصادية، فهو يؤدي مجموعة من الوظائف حيث يقيس الأسعار المحلية بالأسعار العالمية إضافة إلى أنه يستخدم في الرفع من حجم الصادرات الوطنية كما يساهم في عملية توزيع الدخل العالمي بين دول العالم.

ويسمح سوق الصرف الأجنبي بنقل القوة الشرائية من خلال عارضي العملات مع طالبيها وبالتالي تتحدد أسعار جميع العملات، واتضح أن كل عملية تتعلق بمبادلة العملات لا تخلو من المخاطر الناجمة عن تقلب الأسعار، لأن من الممكن لهذه الأخطار أن تؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد وخاصة تلك المتعلقة بالمبادلات الدولية.

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأ من قاعدة الذهب ووصل إلى النظام العائم، فقد سادت عدة أنظمة مكونة لسعر الصرف أبرزها نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن بالإضافة إلى نظام الرقابة على الصرف والذي تلجأ إليه الدول نتيجة للالتزامات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الميزان التجاري

و تقلبات أسعار الصرف

تمهيد

تقوم الدول في اطار التجارة الخارجية بجملة من المعاملات التصدير و الاستيراد ... الخ) فتنتج عن هذه المعاملات استحقاقات يتعين عليها تسويتها و التزامات يجب عليها الوفاء بها اتجاه الغير و في تاريخ معين إلا أنه يعترض طريقها مشكلة تباين واختلاف العملات المستخدمة، أي عدم وجود عملة موحدة بين الدول، فكل طرف يستخدم عملة مختلفة عن العملة التي يستخدمها الثاني الشيء الذي يقود إلى حتمية معرفة سياسة الصرف التي تنتهجها كل دولة من أجل التقليل من الآثار التي تنجم عن تغير أسعار صرف العملات. لأن تغير سعر صرف العملة سيؤثر حتما على التوازن الخارجي لاقتصاد الدولة (توازن قيمة الصادرات مع قيمة الواردات) لأنها ليست مقومة بنفس العملة. إذن فعدم التوازن ماله حدوث اختلال في الميزان التجاري ومنه الاختلال في ميزان المدفوعات.

ونظرا لكون الدول تسعى جاهدة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و خاصة الميزان التجاري، أي تحقيق التوازن الخارجي، فقد تعددت التحاليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغية الوصول إلى حلول من شأنها تحقيق التوازن الخارجي، وسنحاول من خلال هذه الدراسة اعطاء صورة واضحة لمختلف الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى : عموميات حول ميزان المدفوعات ومختلف المفاهيم الخاصة بالميزان التجاري وكذا علاقته بسعر الصرف ومختلف الآثار الناجمة من تغير اسعار الصرف وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : مدخل عام لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني : ماهية الميزان التجاري.

المبحث الثالث : أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري.

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته وعناصره

1. تعريف ميزان المدفوعات : هناك عدة تعريفات أعطيت لميزان المدفوعات نذكر منها :

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات الدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين " ميزان المدفوعات " و "ميزان الدائنية و المديونية للدول" والذي يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.¹
- ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان ويسمى ميزان المدفوعات.²
- ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.³
- وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.⁴
- ومن خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكن اعطاء التعريف التالي : "ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 44.

² محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³ عبد الرحمن يسرى أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005، ص

323.

⁴ السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

2. أهمية ميزان المدفوعات :

تكمّن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي ¹:

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملة المحلية.

- يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي بسبب إحداث تغييرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغييرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.

- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات إتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

3. عناصر (هيكل) ميزان المدفوعات :

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد. ²

ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعية، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيرا حساب السهو والخطأ. ³

أول عنصر الميزان المدفوعات هو حساب العمليات الجارية يشمل المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواءا بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 92.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

³ محمد محمود يونس، نجار على عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009، ص 206 - 207.

أحيانا اسم حساب الدخل. ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات؛ ويقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية. وأما حساب التجارة غير المنظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين. ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات، فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن.

أما ثاني عنصر هو حساب رأس المال، حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد. والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل؛ حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا (-) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات. و في مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي تواجه تدفق رؤوس أموال الداخل، وهنا يقيد دائنا (+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين.¹

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية، و الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات. وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس.

أما العنصر الثالث فيتمثل في حساب عمليات التسويات الرسمية، حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب التغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة. وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة و مركز الذهب الخاص بها

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 218 - 220.

في صندوق النقد الدولي. وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب، والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين. والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية، و التسوية تكون لصافي العجز أو الفائض، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي. حيث تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات الأول هو التوازن المحاسبي الذي يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج و أما الثاني فهو التوازن الاقتصادي وهو تركيز النظر في الحسابات التي يشمل ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حدى، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.¹

و أخيرا حساب السهو والخطأ وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس. بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين. ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعلم التوازن بين القيديين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيرادا غير مسجل لرأس المال.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 257.

هيكل ميزان المدفوعات : جدول رقم 02 : عناصر أو هيكل ميزان المدفوعات الدولية.

الصافي	مدفوعات (مدين)	متحصلات (دائن)	
			أولاً: السلع والخدمات - السلع - خدمات النقل - التأمين - الرحلات الى الخارج - الدخول من الاستثمارات - العمليات الحكومية - الخدمات الأخرى ثانياً: التحويلات من جانب واحد - خاصة - عامة ثالثاً : رأس المال والذهب النقدي أ- القطاع غير نقدي : - التزامات طويلة الأجل - التزامات قصيرة الأجل - أصول طويلة الأجل - أصول قصيرة الأجل ب- القطاع النقدي : - التزامات طويلة الأجل - التزامات قصيرة الأجل - أصول طويلة الأجل - أصول قصيرة الأجل - الذهب النقدي - السهو والخطأ

المصدر: محمود يونس مُجد، علي عبد الوهاب نجار، مرجع سابق، ص 204.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات :

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها :¹

1. التضخم :

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفص الصادرات و ترتفع الواردات نظر لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2. معدل نمو الناتج المحلي :

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

3. الاختلاف في أسعار الفائدة:

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4. سعر الصرف :

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث : التوازن و الاحتلال في ميزان المدفوعات

1. مفهوم التوازن الميزان المدفوعات وأنواعه :

1.1. تعريف توازن ميزان المدفوعات :

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة. يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي كمايلي:²

¹ ابتسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، 2003، ص 64.

² محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص ص 94 - 95.

- **التوازن المحاسبي :** و هو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينية، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.
- **التوازن الاقتصادي :** يشير الى تلك الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في اسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.

2.1. أنواع عمليات التوازن :

ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من اجراءها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة كالاتي¹:

- **العمليات التلقائية أو المستقلة :** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ، ومثل هذه العمليات، عمليات التصدير و استيراد السلع و الخدمات ، تلقى الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- **العمليات التعويضية أو الموازنة :** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات التي تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في : حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

2. مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات، أنواعه و أسبابه :

2.1. مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات : يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية¹، فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز.²

2.2. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :

يتعرض ميزان المدفوعات عادة للاختلالات حيث نميز بين أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي ، اختلال دوري واختلال هيكلي³:

- **الاختلال العرضي** : ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.
- **الاختلال الموسمي** : ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.
- **الاختلال الدوري** : يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.
- **الاختلال الهيكلي** : وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 95.

² إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 300.

³ نسيم ناصر، " دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص ص

للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ، ولهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما؛ يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ السعر صرف العملة المحلية وهذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر، فإذا كان سعر الصرف العملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها .وكذلك توجد أسباب هيكلية وتتعلق هذه الأسباب المؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى أسباب دورية تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة وهي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دورياً، فهي لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة، فهي تتفاوت من حيث أوقات بدايتها وحدثها وأخيراً الظروف الطارئة حيث تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى حدوث اختلال كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية وفي حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً، فهذه الحالات ستؤثر حتماً على صادرات الدولة المعنية، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصاً، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.¹

2. 3. أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

عادة ما تواجه الدول ظروف معينة قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض.

يمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية:²

- عوامل عرضية ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية، مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها، إضافة إلى الحروب أو

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 96.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها.

- عوامل يمكن التنبؤ بها ، وتجنبها في اغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية و المالية مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها و وارداتها، وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ، حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة.

- التغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطن و توزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

المطلب الرابع : أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

تسعى أي دولة من الدول جاهدة إلى الحفاظ على التوازن الخارجي فهو يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها والتوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفا مستقلا وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي و الأهداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن لا بد من الناحية العملية من قبول بعض الاختلالات بشرط ألا تدوم وقتا طويلا، وفي الأجل القصير، قد يسهم عدم التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع و الخدمات على امتصاص ضغوط تضخمية عابرة، كما أن تحقيق فائض في ذلك الميزان قد يحول دون تدرج البطالة الدولية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن لأي من هذه الحالات أن يستمر إلى مالا نهاية فلا يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض الدولة للإعسار أو التوقف عن الدفع نتيجة للإسراف في الاقتراض أو استفاضة الاحتياطات الخارجية أو التسهيلات الائتمانية المتاحة، كما أنه لا يمكن للفائض أن يستمر طويلا قبل أن يؤدي إلى تراكم احتياطات من العملات الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة، ومن ثم فإن إعادة التوازن الخارجي أمر حتمي يقتضي تعديل مسار التوازن الديناميكي الداخلي. وهناك ثلاث طرق لعلاج الاختلال وهي كالاتي¹:

1. علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق :

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الائتمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن

¹ نسيم ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

الخارجي للدولة فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه المتغيرات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.¹

1.1. النظرية التقليدية :

وتتلخص النظرية التقليدية في أن توازن المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير و الاستيراد. فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة. ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع و الخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.

وعلى الرغم من صعوبة التسليم بتحقيق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من افتراضات، لا بد من توافرها إذا ما أريد التوازن أن يتم، فلقد ظلت في خطوطها العريضة هي المسيطرة فترة طويلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية. وكان من الواجب انتظار كينز لإلقاء الضوء على تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتفسير الظاهرة التي حيرت توسيج في أواخر العشرينات هذا القرن.²

1.2. النظرية الكنزية :

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما : الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي في الانفاق الذي تولد عن تحقيق فائض وتسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأخرى، وهكذا توجد العلاقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية ستؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

ويمتاز التحليل الكنزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية. ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها. فهذه

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص75.

² فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

النظرية لا تقدم لنا تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، لذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغييرات الدخل القومي. أضف إلى هذا إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض نفسه الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية. وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل القومي وإما التوازن الدولي. علاوة على ذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وإن كانت تعطى تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش وحيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة. ومن هنا نرى أن كلا من تغييرات الدخل و الأثمان إنما تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة¹، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به. كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، كما رأينا إنما ينصرف إلى التحليل الساكن ولا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن، و بالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الانتاجية للدولة.

فإذا تركنا هذه القيود فإنه يمكن النظر إلى الاستثمار لا باعتباره متغيراً تابعاً لتغيرات الدخل. وهكذا هو مبدأ المعجل. فوفقاً لهذا المبدأ يتوقف الطلب على الاستثمار على مدى الزيادة في الدخل القومي بين فترتين، وبذلك تؤدي الزيادة في الدخل القومي وبوجه خاص في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية. وبالمثل فإن التجارة الخارجية قد تؤثر في الدخل القومي عن طريق معجل التجارة الخارجية، فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة في فترات اللاحقة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي².

1. 3. التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية :

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الأثمان، لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار فالأولى : هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية : هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغييرات معوضة في التدفقات المالية.

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 76 - 78.

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة إئتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا. وفي هذا الإطار لابد من التمييز على الأقل بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية.

ومن الواضح أن تحويل الأموال بقصد المضاربة لا يحدث نفس الآثار التي يحدها تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى وراء الاستثمار. و الاقتراض الذي نحن بصده يطابق اقتراض النظرية المعروفة " بنظرية التحويلات " ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في نفس الوقت في سوق النقد وسوق الأوراق المالية. إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سوق الصرف، في بادئ الأمر، إلى تخفيض الامكانات المتاحة لأولئك الذين يقومون بتصدير الأموال ، كما يخفض سيولة الجهاز المصرفي. ويترتب على ذلك انكماش عام في الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة لرؤوس الأموال، وآثار عكسية في الدولة التي تنتقل رؤوس الأموال إليها. وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يجذب بدوره رؤوس الأموال الأجنبية.

وبالنسبة للتغيرات الذاتية في رصيد المعاملات الجارية فإن فرض البداية هنا هو نفسه الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغيرات الدخل و الائتمان، و السؤال الذي يتور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية¹.

ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى فيض العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان و السيولة المصرفية، كما رأينا ونحن بصدد التوازن عن طريق تغيرات الائتمان، ويترتب على ذلك نفس النتائج أي تخفيض فائض المعاملات الجارية. وثمة آثار أخرى تحدث في نفس الوقت في سوق الائتمان، إذ أن تدفق السيولة يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، وبخاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالمية نسبيا في الخارج. وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها، إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل. و الشرط الأساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية واتباع سياسات مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في ميزان المدفوعات، أو امتصاصها أولا بأول إذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات. ويدل استقرار التاريخ الحديث على أن هذا الشرط قلما يتحقق، و لا يدحض ذلك النظرية التي نحن بصدها وإما يشير إلى تناقض أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة².

¹ فاطمة الزهراء بن طالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

² زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل. غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي وإلى طول مدته في بعض الأحيان، فضلا عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال¹.

2. علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة :

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن الميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي.

وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات ... الخ . كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات خفض الإنفاق وإما إجراءات لتحويل الإنفاق.

بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلا بد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، أو بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا. أما العلاج الكلاسيكي يجمع الإجراءين معا.

فالتأثير في الاستثمار و خفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأثمان إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في الواقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز . كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق، لأنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز، ويخفض أثمان الصادرات للمشتريين في العالم الخارجي.

والتعريف الجمركية هي أيضا سياسة لتحويل الإنفاق. ويبدو أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة تخفيض الإنفاق رغم أنها تقاوم أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية وهو تغيير أسعار الصرف ، إذ الواقع أن الجانب الانكماش في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول. إلى جانب

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

التعريفات الجمركية، تجد أن سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها الدول، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الأثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات ... الخ.

ولكن سياسة تحول الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة. فإذا كان لدى دولة ما عجز، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها، فإن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الأثمان المحلية نتيجة الانفاق، سيسوء مركز ميزان المدفوعات من جديد. و للحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلا بد على الأقل أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.

وجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وله أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادرة الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات. وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الدخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وأخيرا نشير إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.¹

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 79-83.

المبحث الثاني : ماهية الميزان التجاري

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات و يقصد به رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات . وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.

المطلب الأول : تعريف الميزان التجاري و أقسامه

1. تعريف الميزان التجاري :

"الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)"، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$(Y) \text{ إجمالي واردات البلد} - (X) \text{ إجمالي صادرات البلد} = \text{حصيد الميزان التجاري}$$

الميزان التجاري يشكّل أهم جزء في ميزان المدفوعات الدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.¹

- الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان أو ما يسمى "الفائض التجاري"، كندا ، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر .

- الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.²

2. أقسام الميزان التجاري :

2.1. الميزان التجاري السلبي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

2.2. الميزان التجاري الخدمي :

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² <http://www.forexys.fr/balance-commerciale.html>

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير منظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل : النقل والسياحة و التأمين، دخول العمال، عوائد رأس المال.

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات و طريقة احتساب كل منهما :

1. مفهوم الصادرات والواردات :

إن رصيد الميزان التجاري يتمثل في الفرق بين الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات فلقد أعطيت مفاهيم متعددة للصادرات والواردات فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

- تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني.¹

كما تعرف الصادرات أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تنفقات لأصول رأسمالية.²

مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الانتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الانتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.

- أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع. فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن. إن تحليل الهيكل

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 130.

² داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص

السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية ، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.¹

2. طريقة حساب الصادرات و الواردات :²

2. 1. تحسب قيمة الصادرات على أساس قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير.

2. 2. تحسب قيمة الواردات على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل و التأمين.

المطلب الثالث : حالات العجز و الفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين. تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الانتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الانتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب .

لكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

فالتأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم. و الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الانتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد. وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان،

الطبعة الثانية، 1997، ص ص 287-288.

² فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 57.

سعر العملة، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى خارج الدولة أكبر مما يدخل إليها، فإن كان العجز مستمرا ومرتفعا، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب اجمالا على الاقتصاد. وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم. ويكون تأثير الفائض ايجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا. لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد، فهذا لا يعني بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الانتاج والوظائف والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.¹

¹ الميزان التجاري شرح وسيناريو : مقال منشور على الرابط

<http://www.aljazeeraafx.net/vb/showthread.php?t=56555>

المبحث الثالث : أثر التقلبات في أسعار الصرف على الميزان التجاري

ينبغي أن يكون سعر الصرف في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية. عندما بلد يستورد منتج يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، وبيع عملته المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

المطلب الأول : علاقة الميزان التجاري بسعر الصرف

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية. ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية لأن انخفاض سعر الصرف أو ارتفاعه يؤثر على حجم الصادرات والواردات زيادة أو نقصانا.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما فمثلا عندما بلد ما يصدر منتج، البلد المستورد لهذا المنتج يقوم بالتسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، إذن هو ملزم بشراء عملة البلد المصدر (الأجنبية) وبيع عملته المحلية. ومنه أي تغير في حجم الصادرات أو الواردات سيؤثر في سعر الصرف. ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال الحالتين الآتيتين :

1. في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية : بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.¹
2. في حالة فائض في ميزان المبادلات الجارية : تكون الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة المحلية من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع (تنخفض من جديد من خلال ظاهرة معاكسة).²

المطلب الثاني : آلية تأثير أسعار الصرف المتغيرة على الميزان التجاري

إن التوازن في ظل أسعار الصرف الحرة هو تلقائي و لا يختلف الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة في آثاره على الميزان التجاري عن آثار التخفيض الذي تقوم به السلطات النقدية، وكفي معرفة

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 97.

آثار الانخفاض المعرفة آثار الارتفاع لأن التأثير يكون عكسي في حالة الارتفاع)، حيث يؤدي الانخفاض إلى ¹:

- انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها.
- ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية وتقليص الطلب المحلي منها، و التحول إلى استهلاك البدائل المحلية لها.

ولحدوث هاذين الأثرين، تتطلب الآلية درجة مرونة كافية للطلب الخارجي على الصادرات الدولة التي انخفض سعر عملتها مع القدرة على زيادة المعروض من الصادرات في وقت زمني قصير للانخفاض. بالإضافة إلى مرونة الطلب المحلي على الواردات بتقليص سريع و بقدر كافي لها نتيجة انخفاض سعر العملة و ارتفاع أسعارها، مع وجود عرض أجنبي لا نهائي لهذه الواردات. لكن هذه الآلية لا تتحقق في كثير من الأحيان للأسباب التالية ²:

- إن معظم الواردات هي حيوية للنشاط الاقتصادي و لبدائله، مثلاً: الطاقة، وتتطلب فترة لانخفاض جزئي للطلب عليها، معتبرة تلي التخفيض تتجاوز بشكل كبير فترة التعديل للميزان التجاري، أين الأثر الاحلالي لها هو محدود جداً إن لم نقل معدوم.

- كذلك إذا كانت السلع مستوردة من بلدان صناعية جديدة، أو دول سائرة في طريق النمو، أن تكاليف الانتاج و سلعها ذات ميزة تنافسية تتغلب على أثر الانخفاض، أو أن هذه المستوردات هي سلع ليس لها بدائل محلية، ولا بد أن يتم استيرادها مهما كان ثمنها.

- بالإضافة إلى أن جزء كبير و متنامي من التجارة الدولية يجري بين وحدات مختلفة تنتج في ظل شركات متعددة الجنسيات، فإذا كانت المكونات المستعملة من طرف قطاع محلي في ظل الشركات متعددة الجنسيات تأتي من فروع أخرى موجودة في الخارج، يكون احتمال كبير أن لا يؤدي الانخفاض في العملة إلى أي أثر على هذه الواردات.

- الانخفاض قد لا يؤدي كالتخفيض إلى تدهور شروط التبادل الدولي، والسبب راجع لسلوك المصدرين الذين يحافظون على أسعار صادراتهم بالعملات الأجنبية لمضاعفة أرباحهم، مما يدفعهم إلى زيادة انتاجهم وزيادة الواردات من الطاقة و المواد الأولية و التجهيزات اللازمة لهذه الزيادة.

- الزيادة في الصادرات ، تؤدي إلى دخول إضافية تحصل عليها الوحدات الاقتصادية الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة انفاقهم على الواردات (اهمال المرونة الداخلية).

وما يمكن استخلاصه أن في أسعار الصرف المتغيرة الوضعية صعبة و غير أكيدة، لأن آثارها على أسعار السلع و المنتجات قد تكون عشوائية و متأخرة زمنياً عن وقت تغير سعر الصرف، كما أن

¹ برشيش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ، ط 2 ، 2007 ، ص 63 .
² بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

عدم الاستقرار في أسعار الصادرات و الواردات وتذبذبها المستمر، لا يحقق التوازن المرجو، لأنه إذا أدى الارتفاع أو الانخفاض في مرحلة ما إلى توازن الميزان التجاري، فإن الارتفاع أو الانخفاض الذي يليه قد يؤدي إلى اختلاله ثانية.¹

المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري

يمكن توضيح أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري كما يلي :

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف العملة البلد A ، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين : فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A، وإما أن تتخفف قيمة عملة البلد A. أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A.

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في الميزان التجاري للبلد A تناقصاً تدريجياً ثم يختفي أخيراً بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض و الطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات و الصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 60-61.

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى. كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى.¹

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصرف. لنفرض مثلا أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل و الاستهلاك، فمن شأن هذه الاجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية. فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة اطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في الميزان التجاري و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية . في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي. وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة.²

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص ص 161 - 162.

² نفس المرجع السابق، ص 162.

خلاصة

لسعر الصرف دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول التوجيه الاقتصاد أو تنمية قطاع ما، خاصة سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

ولسياسات الصرف أدوات متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد وبهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف العملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

وما يمكن استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، ولا يخص هذا الأمر دولا معينة بل يشمل كل من الدول المتقدمة والنامية.

الفصل الثالث

أسباب تقلبات سعر الصرف على

الميزان التجاري

(دراسة حالة الجزائر 2004-2020)

تمهيد :

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الإشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام سياسة سعر الصرف. في إطار نظام ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته ابتداء من يناير 1994 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة، الإلنخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الإقتصادي في الجزائر ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين وكانت الميزانية العامة في حالة عجز وكذلك الميزان التجاري، وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الإتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث في نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 21 % بالنسبة للدولار، كما تم تخفيض الدينار للمرة الثانية في سنة 1994، وهنا جاء دور التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مست الإصلاح الإقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى إصلاح النتائج السلبية للميزان التجاري وبذلك قامت بإصلاحات من حيث الرصيد ومن حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومحاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها وبكل أنواعها لتسوية ميزانها التجاري.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر وقمنا بتقسيمه كما يلي :

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر

المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالإستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للإقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990 ، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقا طالما كان خاضعا للرقابة حيث أدت إدارة سعر الصرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعمليات الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء إقتصاد الوطن، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجيا عن الواقع الإقتصادي حيث أدت هذه الوضعية إلى اتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الإقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى اقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق .

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

هناك مجموعة من المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر سنبرزها فيما يلي :

أولا: المرحلة الأولى (1964-1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقية بريتين وودز حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي، ولقد حددت الجزائر سعر الصرف الدينار الجزائري بما يعادل 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي بتطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار الصرف وتطبيق هذا المخطط من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، حيث كان واحد(1) دينار = 1.25 فرنك فرنسي بين أوت 1969 وديسمبر 1973 فأدى ضعف العملة الفرنسية في هذه المدة إلى الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية¹ .

ثانيا: المرحلة الثانية (1974-1986)

أدى إعلان نيكسون سنة 1971 عن نهاية نظام بريتين وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي نتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موازية من ثلاث (3) عملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة وتتكون هذه السلة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار في صرف الدينار².

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص ص 155-156

² لخلو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 292 - 291

حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وارتباط الجزائر بهذه السلة من العملات سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة، وبما أن الدولار الأمريكي من العملات المكونة للسلة فضلاً عن وزنه الثقيل في المبادلات الدولية (العملة المحورية) فإن باقي العملات المكونة للسلة تسعر على أساسه.

و الجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي :
الجدول رقم(03-01) : تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال مرحلة الربط بسلة عملات (1974-1987)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1980	1982	1984	1986	1987
دج	4.91	4.48	3.96	4.18	3.84	4.59	4.98	4.7	4.84

المصدر: بنك الجزائر من سنة 1971 إلى 1987 .

ثالثاً: المرحلة الثالثة (1986-1987)

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974 ، ويعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987¹.

رابعاً: المرحلة الرابعة (1987-1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الإقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المداخل التي يحتاج الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعاً في هذا المجال للسوق العالمية وأعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 ، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994 ، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي وفي هذه الأثناء وقبل بدء عملية جعل الدينار الجزائري قابل للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج .

1 محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص159

تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية اصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم اتباعها الإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب¹:

1- الإنزلاق التدريجي :

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب خلال فترة طويلة نوعا ما وامتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 ، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/\$ في نهاية سنة 1997 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991 .

2- التخفيض الصريح :

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر الصرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة إلى غاية شهر مارس من سنة 1994 ، ولكن إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/01/10 بتخفيض نسبته 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج /\$.

خامسا: المرحلة الخامسة من 1994 إلى يومنا هذا

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية مند اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل مع صندوق النقد الدولي حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17% ، وكان قبل ذلك قد فقد من قيمته 50% عام 1990 ، وما بين 25% و 30 % ما بين 1991-1993 ، وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار في مرحلتين بمجموع 70 % وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994 ، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، وبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % وتبعه انخفاض بحوالي 13 % ما بين 1998-2001 ، وتواصل هذا الإنخفاض حوالي 16 شهرا المالية وهذا مند أوائل 2002 وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بخفض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5 % وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية و واصل الدينار الإنخفاض طيلة السنوات حيث وصل سنة 2014 إلى 80.57 دج لكل واحد دولار أمريكي².

¹ عبد الجليل هجير، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 ، ص 73 :

² عبد الجليل هجير، مرجع سبق ذكره، ص : 75 - 74 .

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وسعر الصرف الموازي

بعد تطرقنا لتطور سعر الصرف في الجزائر سوف نتطرق للرقابة عليه وأهدافها

أولاً: نظام الرقابة على سعر الصرف

تعد مراقبة الصرف وتنظيمه من اختصاصات البنك المركزي، ويرخص لمجلس النقد والقرض بوضع المعايير التي تنظم عمليات الصرف وحركات رؤوس الأموال من الجزائر و إليها، حيث حدد النظام 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الإقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخل الناجمة عنها¹.

وكان الهدف من الرقابة على الصرف فيما يلي² :

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار من أجل المحافظة على إستقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛
- اعادة هيكلة الإقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية؛
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها إلى جانب الحد من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- وتتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط و الآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، ويمكن ذكر أهم الضوابط فيما يلي³ :
- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر؛
- يتمتع بتحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة؛
- تمر عملية تمويل واردات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة؛
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الإستيراد ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي؛

¹ الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر، 2011. ص: 95 - 97.

² دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 174.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 225 - 224.

- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة، ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار .

ثانيا: سعر الصرف الموازي في الجزائر

مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة الهدف منها حماية الإحتياطيات الدولية في حالة الإختلال في ميزان المدفوعات، ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب الأموال إلى الخارج ، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي، يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلّة وندرة العملة الصعبة فيصبح البنك المركزي عاجز في تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن الشيء الذي شجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي¹

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي ويتضح هذا جليا من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري . ويمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي بالمتعاملين الإقتصاديين للجوء إلى هذه السوق وتطورها فيما يلي²:

- وجود الرقابة على الصرف بفرض قيود على المبادلات الخارجية وحركات رؤوس الأموال، وهذا ما يؤدي إلى ردة فعل عكسية؛
- نظام الواردات بدون دفع التي تسمح للمتعاملين الإقتصاديين من الحصول على عملات صعبة قابلة للتحويل في السوق الموازي لتمويل الواردات، أي تحويل رؤوس الأموال خارج القنوات الرسمية؛
- التسريح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل في البنوك التجارية، دون الحصول على تبرير مقبول لمصدر رؤوس الأموال التي يقدمها؛
- اتساع القطاع الخاص الذي يستثمر في الخارج، أو يعمل في نشاطات خفية أو تحتية ووجود سوق موازية للسلع المادية؛

¹ محمد بن زيان، الطاهر زيان، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، المنظم أيام 22 - 21 ماي 2002 ، جامعة سعد دحلب، البليدة 2002 ، ص3 .

² حنان لعروق، سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005 ، ص155.

- وجود فوارق في التكلفة ناتجة عن التصريف اليدوي الأقل من تكلفة التصريف البنكي وهذا ما أدى إلى اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي .

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج والمؤسسات الإقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسين المناخ الإقتصادي الوطني وتحسين وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية والجزئية كان يرمي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية التالية¹:

أولاً: استقرار سعر الصرف :

إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف، حيث يتحصل البنك على موارده من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات، وهو الذي يعمل على المحافظة على استقرار الإقتصاد الكلي من خلال البحث عن توازن ومرونة سعر الصرف العملة الوطنية ، حيث يمثل هذا الإستقرار عامل مهم يساهم على المحافظة على معدلات تضخم معتدلة ومن جهة أخرى ضمان تنافسية المؤسسات الوطنية لتفادي تقلبات الصرف ومنه فإن استقرار سعر الصرف رهان عاملين :

- إمتلاك كمية معتبرة من احتياطات الصرف: حيث أن هذه احتياطات تساعد على استقرار سعر الصرف وبالتالي فبنك الجزائر غير مسؤول عن استقرار هذه الأخيرة عندما تنخفض مستوى الإحتياطات، فعند انخفاض أسعار البترول سنة 1998 و 1999 بلغ متوسط سعر البرميل 19.5 لينخفض بعد ذلك إلى 12.5 دولار لتتخفض بعد ذلك احتياطات الصرف إلى 8 مليار دولار.
- سياسة نقدية مخصصة : إن اعتماد سياسة نقدية سليمة شرط أساسي لإستقرار أسعار الصرف لأن أي انزلاق تضخمي ناتج عن سوء التسيير للعملة سوف يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية ، ولهذا ومن أجل تدارك فارق التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين لابد من زيادة الدينار .

ثانياً: ارتفاع احتياطات الصرف :

إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط لسنة 1999 كان له الأثر الواضح والسريع على توازن سوق الصرف، حيث يتم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة لسنوات (2000-2001-2002) والذي قابله طلب على العملات الأجنبية حيث عرفت سنتي 1999 و 2000 ارتفاعا كبيرا فاق كل التوقعات للإحتياطات الرسمية بلغت ما قيمته 4.4 مليار دولار على التوالي، ثم واصل الإرتفاع بوتيرة متسارعة إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل 34 ضعف قيمته سنة 1999 حيث أصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة

¹ عبد الجليل هجيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

2009 تقدر بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004، هذه الزيادة نتيجة التحسن المستمر في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات¹.

إضافة إلى البعدين السابقين يهدف تحرير سعر صرف الدينار الجزائري إلى مايلي:

- العمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري؛
 - يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة نتيجة انخفاض تكلفتها؛
 - يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر ونمو احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي فسح المجال للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد؛
 - يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية وكيفية التعامل معها، فسعر الصرف المرن يعمل على امتصاص آثار هذه الصدمات؛
 - يعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج والشاركة مع الأطراف الخارجية؛
 - العمل على ابراز المكانة التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي .
- وما يمكن قوله هو أن التحويل التدريجي للدينار الجزائري يعمل على التأثير على العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية وعلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة وتحسين المناخ الإستثماري للبلاد، إلى جانب كون التخفيض في قيمة الدينار الجزائري يعتبر ضروري من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلاني و التحويل إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف².

المطلب الرابع: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن اعتماد الدينار الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 98 % في كل مراحل تطور الإقتصاد الجزائري والذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات من 12.7 مليار دولار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في السنة الموالية، وبلغت نسبة الانخفاض 38 % خلال سنة واحدة وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة ، وأجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة اصلاحات اقتصادية ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من 1987 .

¹ ايت يحي سميّر، التعويم المدار بين التصريح والواقع، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة تبسة، الجزائر، 2011 ، ص86 .

² محمد لمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011 ، ص57 .

الفرع الأول: اسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية تخفيض قيمة الدينار ، ومن بين الأسباب نذكر منها :

أولاً: تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية :

نقول عن عملة أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة ، ما ينتج عن ذلك المضاربة و لا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة¹. ومن أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعاً بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

ثانياً: عجز ميزان المدفوعات :

من بين أسباب التخفيض أيضاً العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات خاصة بعد أزمة البترول 1986 ، و أيضاً بحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية، والجدول المالي التالي يبين تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة (1982-1989) .

الجدول رقم (03-02) : تطور رصيد ميزان المدفوعات (1982-1989) ،

الوحدة : 10 مليار دولار

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر ميزان المدفوعات	-1.1	-0.5	-0.4	-1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر: صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج

النقدي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص:

مالية دولية جامعة تلمسان الجزائر، 2009-2010 ، ص 137 .

نلاحظ من هذا الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزاً مستمراً خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1985 حيث سجل فائض بمقدار 1.2 مليار دولار، نتيجة الفائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة مداخيل المحروقات والمفسرة بارتفاع قيمة الدولار .

ثالثاً: ارتفاع قيمة الديون الجزائرية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول الموالي يبين لنا تطور قيمة الديون الخارجية كالتالي :

¹ محمد لمين بربري ، مرجع سبق ذكره، ص. 138 - 136 .

الجدول رقم (03-03) تطور الديون الخارجية (1971-1990)

الوحدة: 10 مليار دولار

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
الديون الخارجية	1.26	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص 138 .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الديون الخارجية في ارتفاع مستمر من سنة 1971 واستمرت في التطورات رغم القيام بتخفيض في قيمة العملة بداية من سنة 1987 في إطار برامج التعديل الهيكلي، و بالتالي فسياسة تخفيض قيمة العملة ليس لها أي تأثير على الحد من تفاقم الديون الخارجية . ولقد أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أنه من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج و الاستثمار خارج قطاع المحروقات لابد من تخفيض سعر الدينار الجزائري، و اتباع خطة مدروسة وفرض قيود أكبر على الميزانية من أجل دعم نمو الادخار الجزائري وتوجيهه لخدمة الاستثمار خارج قطاع المحروقات ¹.

الفرع الثاني: أثار تخفيض الدينار على الإقتصاد الجزائري

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الإقتصادية ، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الميزان التجاري للدولة ، ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها أثار على كل من الصادرات والواردات :

أولاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، و الأثر المباشر يكون على السلع الإستهلاكية والوسيطه كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره أثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 10 % في الفترة (1984-1988) وارتفعت إلى حوالي 25% في (1990-1991) و وصلت إلى 30% سنة 1995.

¹ مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 ،جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999

ثانيا: أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية و بالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعا بالنسبة لإقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تحدد وفقا لمنظمة الأوبك¹.

ومن بين الآثار السلبية أيضا لسياسة التخفيض على الإقتصاد الوطني ما يلي²:

- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية؛
- التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيوقف التخفيض؛
- ينتج عن هذا النظام خسائر في سعر الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامة وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف؛
- كما ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم؛
- يؤدي إلى توجيه الأفراد نحو الإستثمارات غير المنتجة مثل: العقارات، الذهب، الصرف الأجنبي... إلخ .

وبالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار لم تكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الإقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات .

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر بين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : تطور الميزان التجاري للفترة 2004-2022

مرت الجزائر بعدة تطورات ومراحل ومن بين هذه التطورات تطرقنا إلى تطور الميزان التجاري والصادرات والواردات الجزائرية وسنتطرق إليها في هذا المطلب كمايلي:

¹ مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص : 86 - 85 .

² صحراوي سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص143 .

الجدول رقم(03-04) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2020)

الوحدة :مليار دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29	40.47	47.28	50.37
الصادرات	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19	57.05	73.48	71.86
الميزان التجاري	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90	16.58	29.24	21.49
معدل التغطية %	182	226	255	218	201	115	141	156	143
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الواردات	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.72	34.4	
الصادرات	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.61	23.8	
الميزان التجاري	9.94	4.30	13.17	17.06	10.86	5.02	- 6.11	- 10.6	
معدل التغطية %	118	107	73	64	76	89	85	68	

المصدر : من اعداد الطالبين بناء على احصائيات المركز الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أنه شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية، و كما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات ، و بالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات .

هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية، إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000 ، و 24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002 . و بالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى، إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002 .

و من جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايداً، فبعد أن سجلت ما قيمته 9.17 مليار دولار سنة 2000 ، ارتفعت إلى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002 .

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر ب 11.07 مليار دولار ، إذ قدرت قيمه الصادرات ب: 24.61 مليار بإرتفاع بأكثر من 30 % بالنسبة لسنة 2002 ، و قيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12 % لتصل إلى 13.53 مليارا .

و تحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخل تقدر ب : 23 مليار دولار تمثل إرتفاعا ب 28 % مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب 97 % من الصادرات الإجمالية .

و مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولار للبرميل مقابل 29.03 دولار للبرميل سنة 2003 ، فقد تحسن رصيد الميزان التجاري و سجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي بنسبة إرتفاع في حدود 24 % مقارنة مع سنة 2003 ، و قد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5 % لتصل إلى 31.55 مليار دولار ،في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة إرتفاع قدرها 30.35 % مقارنة بسنة 2003¹ .

و من جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع و الخدمات و مختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار . و ما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175 % مقارنة بـ 182 % سنة 2003 نظرا لأن وتيرة إرتفاع الواردات أكبر من وتيرة إرتفاع الصادرات.

تواصل إرتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و 2006 و بلغ ما قيمته 25.94 مليار دولار و 33.15 مليار دولار على التوالي ، وهذا نظرا لتوتيرة الإرتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع إرتفاع بطيء في حجم الواردات ، حيث إرتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61 مليار دولار سنة 2016، شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53.61 مليار دولار و بذلك إرتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6 % مقارنة مع سنة 2015 ، أما بخصوص الواردات فبعد الإرتفاع الكبير سنة 2004 عرفت سنة 2006 إرتفاع جد بطيء إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته 21.45 مليار دولار مسجلة بذلك إرتفاعا قدره 5.4 % مقارنة بسنة 2005² . بالرغم من الإرتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007 ، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد إنخفض بنسبة 1.78 % مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى 32.53 مليار دولار ، وهذا بالنظر لتوتيرة

¹ الديوان الوطني للإعلام و الإحصائيات ons ، التقرير السنوي 2019 .

² محمد لمين بريري ، مرجع سبق ذكره .

الإرتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007 ، أي بنسبة إرتفاع تقدر ب 28.8 % ، في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1 % لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت إرتفاعا بنسبة 11.2 % مقارنة بسنة 2006 ، و نظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218 % بعدما وصل سنة 2006 إلى 255 % .

و عرفت سنة 2008 أداءا مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39.81 مليارا دولار ما يمثل 20 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، إن هذا الأداء يعكس الإرتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك ، و التي إرتفعت بنسبة 33 % مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007 ، وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات إرتفع إلى 79.29 مليار دولار منها حوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات ، مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الإنخفاض مع منتصف سنة 2008 مقارنة مع سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 ، إذ وصلت إلى 39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42 % .

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009 ، بالرغم من الإنخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 1.78 % مقارنة بسنة 2009 ، كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 و هو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري ، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010 ، كما ارتفع معدل التغطية من 115 % سنة 2009 إلى 141 % سنة 2010¹ .

و مع الإستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل ، فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب 29.24 مليار دولار ، إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28 % مقارنة مع 2010 ، منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات ، و بلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16 % مقارنة بسنة 2010 ، كما إرتفع معدل التغطية إلى 156 % سنة 2011 .

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار ، حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار و الصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار ، غير إن سرعان ما إنخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار و هذا بسبب الإنخفاض الكبير في

¹ الديوان الوطني للإعلام و الإحصائيات ons ، التقرير السنوي 2019 .

الصادرات بحوالي 9.59 % و الإرتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23 % ، مما أثر على معدل التغطية الذي إنخفض هو الآخر من 143 % سنة 2012 إلى 118 % سنة 2013 .

و في سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار ، لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 و يسجل عجز بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب إنخفاض كل من الصادرات والواردات ، إذ إنخفضت الواردات بنسبة 12.08 % و إنخفضت الصادرات بنسبة 39.91 % ، نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1 % سنة 2015 ، و بالتالي عرف معدل التغطية الواردات بالصادرات إنخفاضا من 107 % سنة 2014 إلى 73 % سنة 2015¹ .

في سنة 2016 إرتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016 ، أي بزيادة قدرها 4.8 % ، و يرجع ذلك إلى الإنخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2 % مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6 % ، بالرغم من أن كميات المصدرة من المحروقات لسنة 2016 إرتفعت بحوالي 10.7 % ، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية لسنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار ، إضافة إلى إنخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت 51.5 مليار دولار سنة 2015 ، ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخل عوامل الإنتاج.

أما في سنة 2017 فقد إنخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب إرتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22 % مقارنة مع سنة 2016 ، وكذا إنخفاض بطئ في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار ، و بذلك إرتفع معدل التغطية إلى 76 % .

و بخصوص سنة 2018 فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري سجل أقل عجز ب 5.02 مليار دولار ، إذ عرف حجم الصادرات إرتقاعا ملحوظا مقارنة بنسبة 2017 و وصل إلى 41.16 مليار دولار في حين أن حجم الواردات إرتفع بشكل بطئ إلى حدود 46.19 مليار دولار ، ومنه نجد أن معدل التغطية إرتفع إلى 89 % .

أما بخصوص سنة 2020 فقد سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 10.6 مليار دولار مقارنة ب سنة 2019 و المقدرب 6.11 مليار دولار ، حيث انخفضت الواردات سنة 2020 مقارنة ب سنة 2019 حيث بلغت 34.4 و 42 مليار دولار تواليا و كذا بالنسبة لحجم الصادرات حيث بلغ تواليا سنة 2020 و 2019 ما يقدر ب 23.8 و 35.8 مليار دولار ، حيث معدل التغطية بلغا 86 % سنة 2020 مقارنة ب 85 % سنة 2019 . وقد أرجع سبب ذلك حسب تصريح أدلى به مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة إلى

¹ بنك الجزائر ، النشرة رقم 75 التقرير السنوي 2020 .

وكالة الأنباء الجزائرية إلى تراجع الصادرات بسبب الإنكماش الطلب في سوق العالمي للمحروقات نتيجة القيود المفروضة في مواجهة جائحة كورونا¹.

المطلب الثاني: التوزيع السلي لصادرات والواردات

باعتبار الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط و الغاز، نجد في مقابل ذلك تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف المصنعة وسلع التجهيز فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

أولاً: الصادرات

يتضح من خلال الملحق الإحصائي رقم 01 الخاص بالتوزيع السلي أن الصادرات للخارج خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2020 تمثلت أغلبها في المواد الطاقوية (البترول و الغاز) بحصة بلغت 96.67 % من إجمالي الصادرات، أما فيما يخص خارج المحروقات لاتزال النسبة هامشية قدرت ب 3.33 % من حجم إجمالي الصادرات ، حيث أن المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة المذكور سالفا تتكون أساساً من مواد نصف مصنعة والتي بلغت قيمتها 20582 مليون دولار أي ما نسبته 2.43 % وتحتل المرتبة الثانية المنتجات المواد الغذائية ما نسبته 0.48 % بقيمته 4107 مليون دولار و التي عرفت زيادة تدريجيا مقارنة بسنة 2004 حيث ارتفعت من 59 إلى 437 مليون دولار وهي ما تم تصديره خلال سنة 2020 ، أما المواد الأولية و التجهيزات الفلاحية و التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فتعتبر شبه معدومة فتراجعت نسبتها إجماليا ب 0.42 % ، وهو ما يعني بأن الجزائر في فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات ضئيلة جدا وهو ما يدل على أن الجزائر اقتصادها يعتمد على عائدات وريع النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الانتاجية في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

ثانياً: الواردات

بناء على معطيات الملحق الإحصائي رقم 02 الخاص بالتوزيع السلي للواردات نلاحظ أن التجهيزات الصناعية قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت خلال الفترة موضوع الدراسة (2004-2020) ما قيمته ب 206113 مليون دولار أي بنسبة تقدر ب 30.20 % من إجمالي الواردات و بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 18906 مليون دولار وتراجعت هذه النسبة في 2020 حيث بلغت 8697 مليون دولار وهذا بسبب القيود المفروضة على السوق العالمية جراء جائحة كورونا وكذا بسبب التقشف التي انتهجتها الحكومة ، أما بالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات 22.41 % حيث بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2014 بقيمة تقدر 12740 مليون

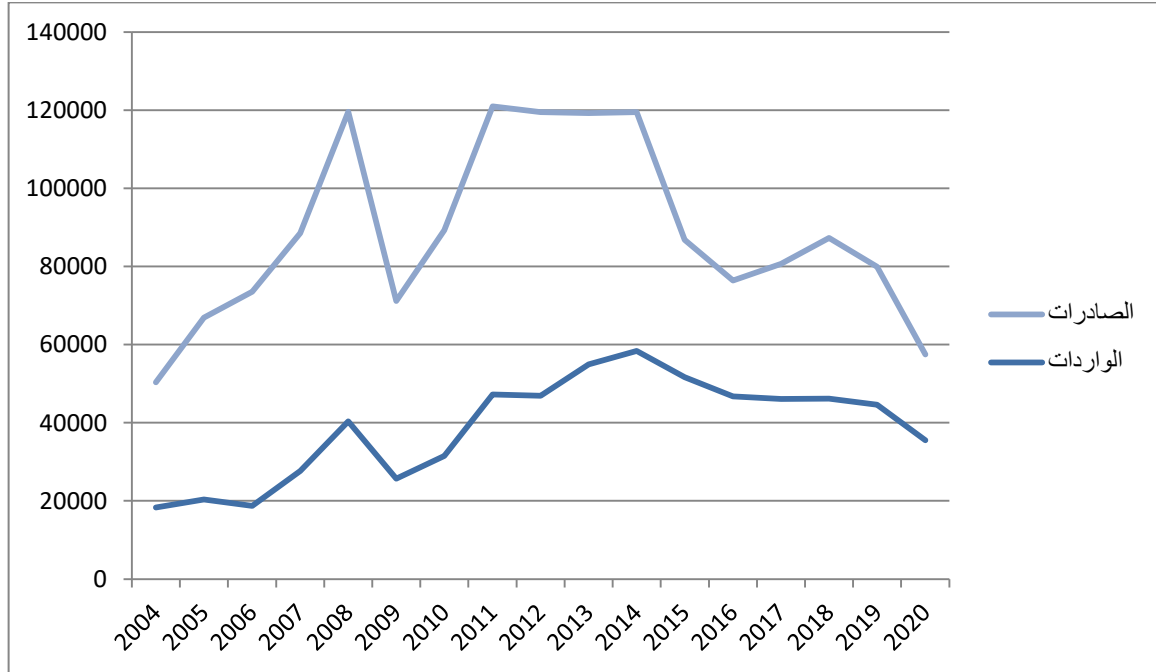
¹ وكالة الأنباء الجزائرية ، الخميس 2 جوان 2022 الموافق لـ : 3 ذو القعدة 1443 هجري ، <https://www.aps.dz/ar/regions>.

دولار حيث نلاحظ تراجع هذه القيمة في سنة 2020 إلى 7614 مليون دولار و هذا لنفس الأسباب المذكورة سالفا ، ونجد المرتبة الثالثة المواد الغذائية بنسبة 19.06 % أي ما قيمتها 125941 مليون دولار فقد حافظت على ثباتها بالرغم من أن أعلى قيمة لها كانت سنة 2014 ، المرتبة الرابعة نجد المواد الأولية بقيمة 25576 مليون دولار بنسبة تغطية 3.87 % وما يلاحظ عن هذه القيمة أنها في تزايد مقارنة بسنة 2004 ، أما الطاقة والتجهيزات الفلاحية فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي فقد بلغت قيمة الطاقة 22183 مليون دولار بنسبة تغطية الواردات 3.36 % أما التجهيزات الفلاحية بلغت نسبة 0.92 % بقيمة 6099 مليون دولار حيث نلاحظ إنخفاضا مستمر في هاذين الموردين و هذا نظرا للقيود وكذا لسياسة الحكومة الإقتصادية .

وما يلاحظ عن مجمل الواردات في سنة 2020 أنها انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة لها فكانت قيمتها 58330 مليون دولار في سنة 2014 فانخفضت إلى 35547 مليون دولار وهذا بسبب تقيد الواردات وكذا لسياسة الحكومة في ترشيد الإنفاق العمومي و بسبب أيضا القيود المفروضة على السوق العالمية بسبب جائحة كورونا .

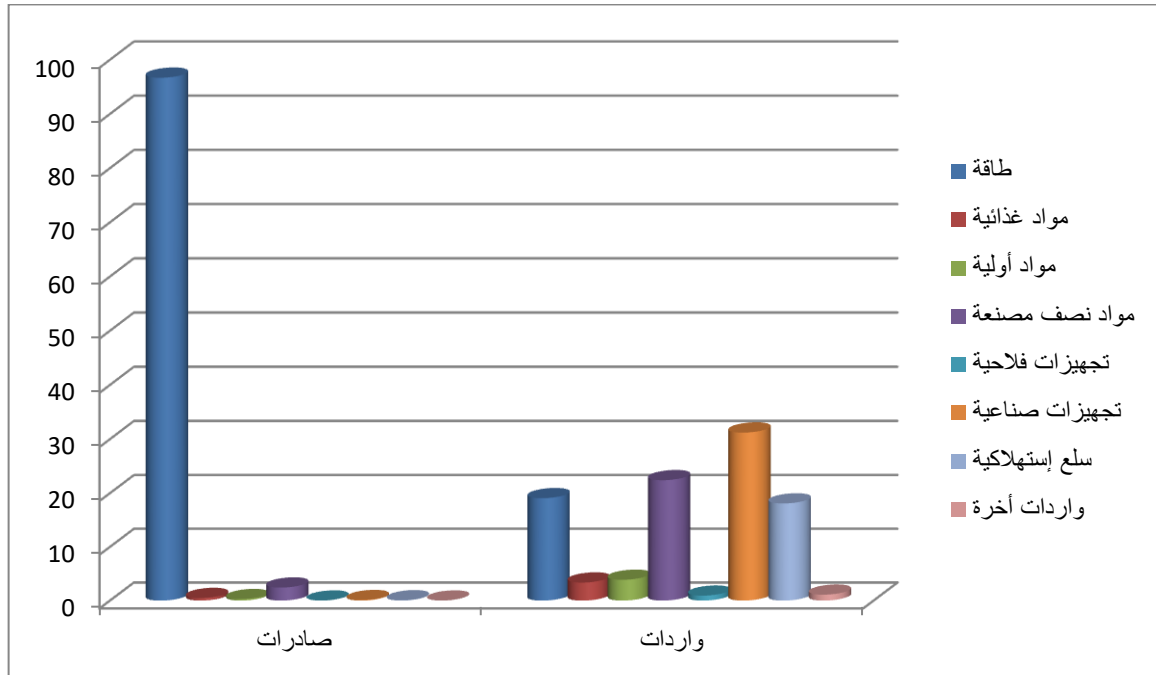
و الشكل رقم 1 أدناه يوضح تطور الصادرات و الواردات من 2004 إلى 2020 ، و المخطط البياني رقم 2 يوضح التوزيع السلعي للصادرات و الواردات.

تطور الصادرات و الواردات للفترة من 2004 - 2020



شكل رقم 1 : يوضح تطور الصادرات و الواردات ، من إعداد الطالبين بناء على معطيات الملحق 1-2 بآءا على معطيات النشرات من رقم 45 إلى 75 و التقرير السنوي لسنة 2019 و سنة 2020 الصادرة عن بنك الجزائر .

التوزيع السلي للصادرات و الواردات للفترة من 2004 - 2020



مخطط بياني رقم 2 : يوضح التوزيع السلي للصادرات و الواردات ، من إعداد الطالبين بناء على معطيات الملحق 1-2 الصادرة عن بنك الجزائر .

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات

أولا :التوزيع الجغرافي للواردات

إن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر و الملحق رقم: 03 و المتضمن التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات يبين لنا أهم البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2020. حيث نلاحظ من خلال **المخطط البياني رقم 03** أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية حيث أخذت النسبة من إجمالي الواردات من دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 50 % و بلغت ذروتها خلال الفترة من 2012 إلى 2015 و هي الفترة التي امتازت بارتفاع أسعار المحروقات غير أنه تراجع الواردات في الفترة من 2016 إلى 2020 حيث بلغت إلى أدنى معدلاتها وهذا راجع للظروف التي مرت بها السوق العالمية جراء جائحة كورونا 2005 ، و يرجع سبب الإقبال على سوق الاتحاد الأوروبي إلى دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر حيز التنفيذ، أما نسبة تغطية واردات الجزائر من باقي دول أوروبا فعرفت تزايدا طفيفا حيث تخطت 8 % سنة 2019 بعدما كانت لا تتجاوز 4 % بداية 2004 و هو ما يبين أن الجزائر أصبحت تنوع و تبحث عن أسواق جديدة في أوروبا¹ .

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2019-2020.

أما أسواق أمريكا الشمالية فالملاحظ هو التناقص المستمر في نسبة الواردات حيث بلغت سنة 2020 نسبة 9 % بعد أن كانت نسبتها 17 % سنة 2016 و يرجع في أغلب التراجع سبب ذلك إلى ظهور سوق جديدة منافسة تمثلت في الصين (آسيا) ، حيث نلاحظ أن السوق الآسيوية كانت نسبة تغطيتها من واردات الجزائر لا تتجاوز 1.4 % سنة 2004 و بلغت إلى ذروتها بنسبة تقدر ب أكثر من 20 % من سنة 2016 إلى 2020 و هذا مايفسر توجه الجزائر للسوق الآسيوية بإعتبارها سوق حديثة و منافسة .

أما باقي الأسواق الأخرى و التي تتعامل معها الجزائر و المتمثلة في المغرب الغربي ، أمريكا اللاتينية ، الدول العربية ، و باقي دول العالم ، فإن نسب وارداتها محتشمة حيث لا تتجاوز في الغالب ما نسبته إجماليا 12 % بينهم و هو ما يفسر أن هاته السواف غير مهمة اقتصاديا بالنسبة للجزائر .

من خلال الجدول يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

وفي الأخير نستنتج أن دول الاتحاد تأخذ أعلى نسبة لسيطرتها على واردات الجزائر
تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دول الدول الأوروبية) ، ثم تليها باقي الدول بنسبة ضئيلة.

ثانيا :التوزيع الجغرافي للصادرات

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين،حيث يبين الملحق رقم 03 المجموعات الدولية التي تمثل أسواق الجزائر في الخارج، وسنحاول القيام بتحليل و التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر الأهمية.

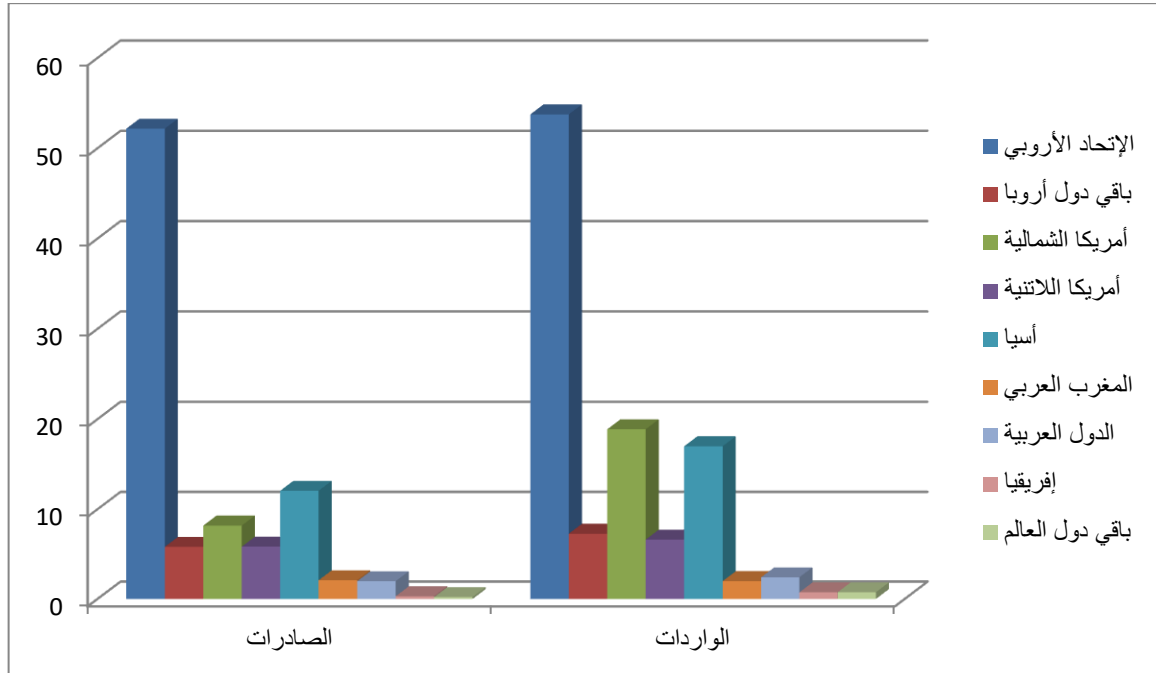
من خلال المخطط البياني رقم 03 يتضح أن الصادرات تحت لدى بلدان الاتحاد الاوروبي مكانة وأهمية في سوق تصريف السلع الجزائرية طلية فترة 2004 إلى 2020 ، وبذلك تعتبر اهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسبة مختلفة و ثابتة على العموم حيث بلغت سنة 2004 نسبة 54.70 % و سجلت أعلى نسبة لها سنة 2015 بنسبة 66.3 % و رغم جائحة كورونا التي مست العالم و أصابت الأسواق العالمية بالركود إلى أن النسبة لم تقل عن 45.8 % سنة 2019 ، أما باقي الدول الأوروبية فقد حافظت على معدل إستهلاكي ثابت حيث لم تتجاوز ما نسبته 9 % خلال السنوات الأخيرة و هو المعدل الأعلى لها مقارنة بسنة 2004 أين كانت نسبة الصادلات 3 % ، أما أمريكا الشمالية فقد عرفت الصادرات الجزائرية نحوها تناقصا حادا حيث بلغت نسبة الصادرات 4.5 % سنة 2020 بعدما كانت تتجاوز 28.24 % وهو ما يبين إستغناء هذه الدول عن السوق الجزائرية¹ 2010 .

أما عن أمريكا الجنوبية تميزت قيمة الصادرات نحوها معدل ثابتا لم يتجاوز 8 % كأعلى نسبة ، أما الدول العربية و المغرب العربي فصادرات الجزائر باعتبار الغالب عنها مواد طاقوية فإن نسبة التغذية بهذه الدول لا تتعدى إجمالا 4 % نظرا لأنها دول نفطية ، أما آسيا فقد أصبحت بداية من سنة

¹ بنك الجزائر ، النشرة رقم 73 سبتمبر 2019 .

2016 من أهم الدول التي تستقطب صادرات الجزائر حيث بلغت ما معدله في الخمس سنوات الأخيرة من فترة الدراسة نسبة 25.5 % من إجمالي الصادرات مقارنة بسنة 2004 أين كانت النسبة 0.63 % و هو ما يبين بأن السوق الجزائرية أصبحت تستقطب دول آسيا ، أما فيما يخص إفريقيا و باقي دول العالم فإن حجم الصادرات لم يتجاوز 1 % إجمالاً من صادرات الجزائر و بالتالي تعتبر هذه الدول كسوق ثانوي بالنسبة للجزائر¹.

التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات للفترة من 2004 - 2020



مخطط بياني رقم 3 : يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات ، من إعداد الطالبين بناءً على معطيات الملحق رقم 3 الصادرة عن بنك تقارير بنك الجزائر .

¹ دوجة سلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

المبحث الثالث : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه

تمهيد :

يمكن من خلال هذا المبحث تناول :

- 1- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري .
- 2- تأثير حركة السلع .
- 3- سياسة تخفيض قيمة الدينار .
- 4- آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري .

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي :

- **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية¹ .
- **معدل نمو الناتج المحلي** : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن BIP هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية² .

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

- **تغيرات أسعار الفائدة** : التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك إلى أن

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص 64 .

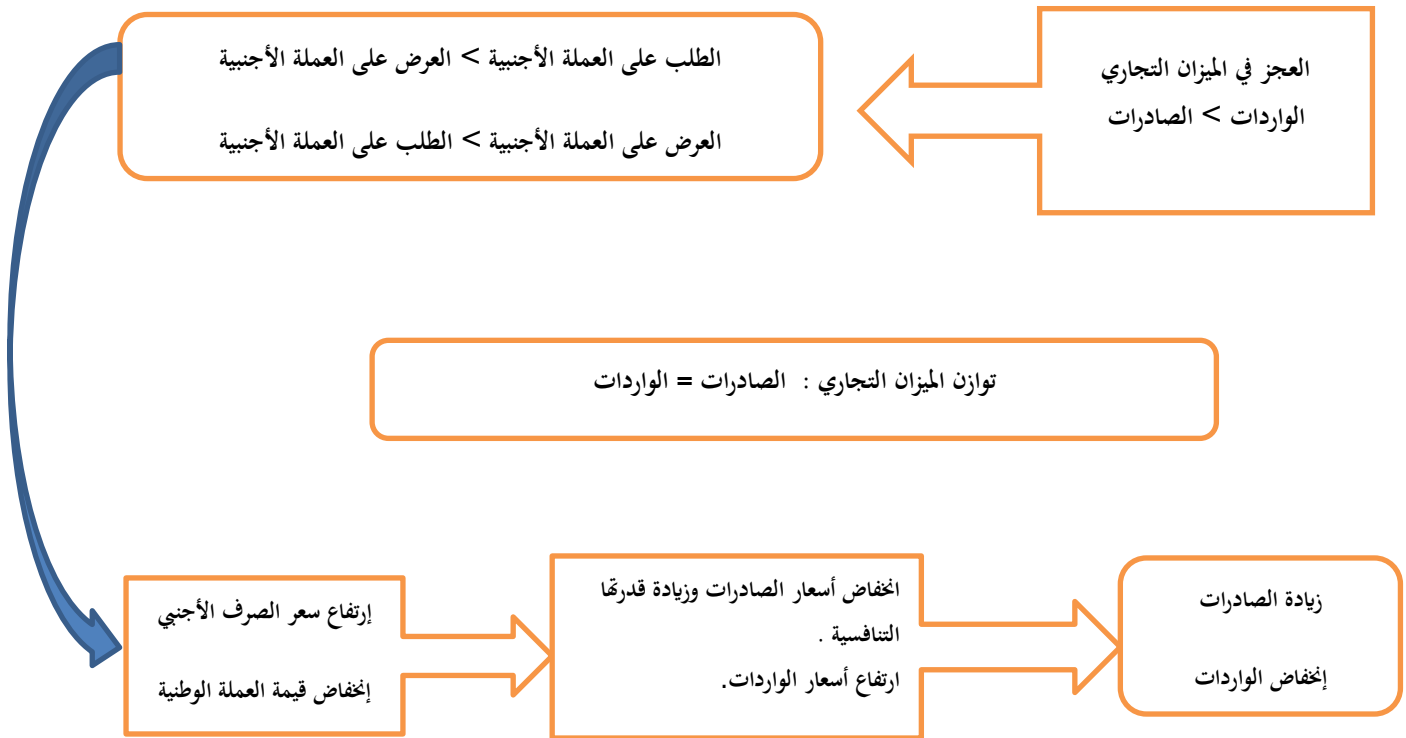
² برشيش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 69 .

المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين¹.

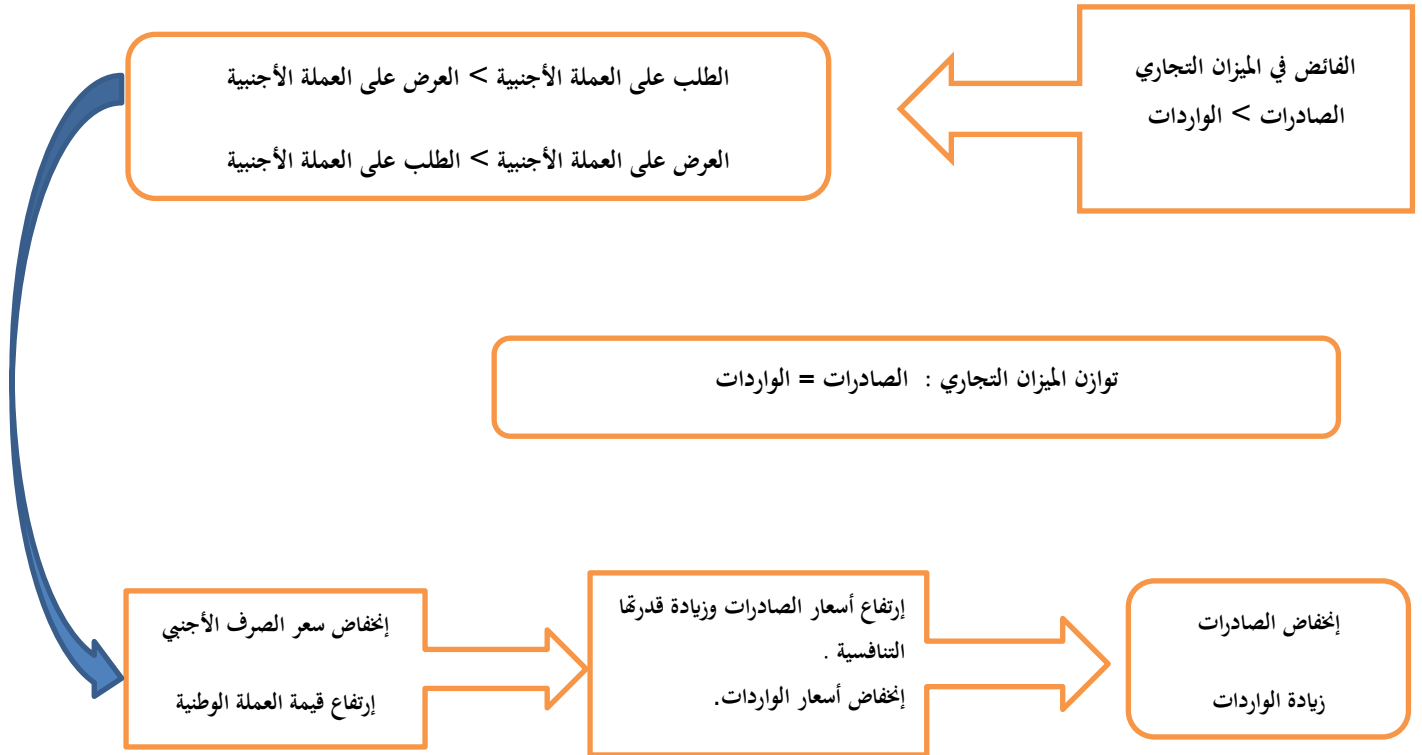
- **سعر الصرف** : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين².

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

مخطط يوضح علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري



¹ دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 .
² دوحة سلمى ، مرجع تم ذكره .



المصدر : محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ، ص 320 .

المطلب الثاني : تأثير حركة سعر الصرف على الصادرات و الواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السياسات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته¹.

1- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو

¹ دوحة سلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

إيجابي، وهذا يتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين و المصدريين و اختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل¹.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية² :

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- ✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- ✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.
- وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منه³:
- ✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.
- ✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة " دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 30، العراق، 2009، ص 7.

² محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

³ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 186.

و من خلال المنحى البياني رقم 01 والذي يوضح زيادة في صادرات الجزائر في الفترة محل الدراسة (2004-2020) و التي كما هو معلوم عبارة عن عائدات الطاقة وهذا جعل الحكومة تعتمد سياسة تخفيض العملة المحلية (الدينار الجزائري) بإستمرار وهذا راجع للأسباب المذكورة آنفا (ارتفاع أسعار المواد الأولية ، الإعتماد على الإستيراد السلع الإستهلاكية ،) و هذا ما أدى إلى غلاء المعيشة .

2- تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيضل دون تغيير ، وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع ، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى و ان توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية ¹.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام ².

3- تأثير تخفيض العملة على إقتصاد الدول النامية

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الإقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات والواردات.

3-1 : التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها و

¹ بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002/2001، ص 130.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 132.

هذا ا رجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الإستخراجية و التي تتحدد أسعارها عالميا ¹.

2-3 : التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري و ذلك في ظل توفر الشروط التالية :

- مرونة في العرض الخارجي للواردات - مرونة في الطلب الداخلي للواردات .

المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

تواجه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال ، و منها الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية و إجتماعية ، إضافة إلى اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي ، و اعتبار بأن أسعار الصرف غير الواقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن ينجم عنها انعكاسات سلبية ، كتهديب العملة الصعبة ، و انهيار النظم الضريبية ، و توسع و ازدهار السوق الموازية ، و هكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة لاختلالات الاقتصاد الكلي ، مما أدى بالسلطات النقدية الجزائرية إلى اللجوء إلى طريقة جديدة تتمثل في التصحيح عن طريق الأسعار أي من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 45% ، و توالى هذه التخفيضات بشرائح متعاقبة خلال فترات متلاحقة .

إن هذا التخفيض المتتابع الذي اتخذته الجزائر كان الدافع منه هو ²:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، و مواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات ، و ذلك من خلال تشجيع الصادرات و الحد من الواردات.
- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و بهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار و من شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع الوطنية و توسيع أسواق الصادرات ، و بالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- تحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي ، بما يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي و المالي و هذا في وقت تعاني فيه الدولة من الضغوط الحادة في المدفوعات الخارجية ، و التي

¹ سمية زيرار و آخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، العدد 08 ، المجلد 35 ، الأردن ، 2009 ، ص 364.

² شريف بودري ، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمجابهة تداعيات الصدمة النفطية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 16 ، جامعة الشلف ، 2018 ، ص 139 .

- انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي و انخفاض إمكانية الاستيراد.
- و مهما تعددت الدوافع فإن الهدف الرئيسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف ، لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.
- إن هذه التخفيضات التي اعتمدت عليه السلطة النقدية ، كان من ورائها أسباب داخلية و خارجية متصلة و مرتبطة فيما بينها، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ✓ سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات ، و المجسدة أساسا في شكل شعارات للتنمية و التخطيط و المنطوي على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة و تغليب الأولوية الاجتماعية.
 - ✓ استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء و تهريب رؤوس الأموال و المضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
 - ✓ عرفت الموازنة العمومية عجزا ، و عدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.
 - ✓ اتباع الدولة لدعم الأسعار و إنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 ، و التي كلفها في سنة واحدة حوالي 913 مليار دينار و إنشاء صندوق ضمان الإنتاج.

المطلب الرابع : آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

1- سياسة تخفيض العملة

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة و تقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافياً كي، يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول لتتكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير القادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له، لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي و الداخلي نذكر منها ¹ :

- ✓ تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيلة كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية و إلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم.

¹ مبارك بوعشة ، السياسة النقدية و أثر تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوي الإنسانية ، العدد 12 ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 1999 ، ص : 85-68 .

✓ إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يهدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبك.

2- سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار صرف الدينار الجزائري.

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي 98 % من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف و الذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري للبلد و عليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات و التدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي¹:

2-1 . تنويع مناطق الاستيراد : بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى مناطق أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبد من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50 % من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الاتحاد الأوروبي مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي.

2-2. جلب العملات الأجنبية : العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:

- ✓ القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.
- ✓ بيع العقارات المالية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .

2-3 . تنشيط سوق الصرف : العمل على تنشيط سوق الصرف و ذلك من خلال:

- ✓ الحد من نشاط سوق الصرف الموازي .
- ✓ مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود و التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.
- ✓ التقليل من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا و شراء .
- ✓ فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة و بالتالي تساعد على استقطاب

¹ شليحي الطاهر ، التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020) ، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد 01 ، جامعة باتنة 1 ، جوان 2020 ، ص 86 .

الأموال و تجنب التعامل مع السوق الموازية.

2-4 . تنوع هيكل احتياطي الصرف: تتمثل في:

- ✓ تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون .
- ✓ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي .
- ✓ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطيات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.
- بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل و توظيف احتياط الصرف الذي وصل خلال في نهاية سنة 2013 إلى حوالي 194,00 مليار دولار¹ و تسيير هذا الاحتياط من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية و حمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.
- و يمكن حصر أهم التحديات التي تؤثر على تقلبات سعر الصرف و منه على الميزان التجاري في الجزائر في النقاط التالية² :
- عدم استقرار مداخل قطاع المحروقات و ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية و العوامل الجيوسياسية.
- غياب الاستقرار الاقتصادي و خاصة عدم استقرار السياسات المالية و النقدية (سعر الصرف، معدل الفائدة، الرقابة على النقد، سياسة التصدير و الاستيراد، سياسات الاستثمار).
- تراجع معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة.
- انتشار البيروقراطية و الفساد الإداري.
- ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- غياب دور فعال للسوق المالي.
- عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل و ضعف برامج الإصلاح الاقتصادي و الاختلال في الهياكل الاقتصادية.
- ضعف خدمات النقل البحري و الجوي و انعدام المنافسة في هذا القطاع .

¹ محافظ بنك الجزائر ، 2015 ، www.bank-of-algeria.dz .

² شليحي الطاهر ، مرجع تم ذكره ، ص 110 .

خلاصة

كان الاقتصاد الجزائري تحت الرقابة التامة للدولة حيث أدى نظام تسيير العلاقات الاقتصادية والتجارية بهذه الطريقة إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية وبالتالي لم يكن باستطاعة سعر الصرف أن يؤثر على تطور الاقتصاد ونتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام مشكلة المغالاة في قيمة الدينار، بالإضافة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى زيادة الصادرات بينما صاحبها تزايد في الواردات من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى عوامل عدة من بينها الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتنوع المنتجات والخدمات بالإضافة إلى زيادة معدل نمو السكان وغيرها

من العوامل المؤثرة على الواردات، وبدأت عملية التخفيض حتمية لابد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وبعد التوجه إلى مؤسستي بريتون وودز قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار وهي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار ايجابية بفضل هذا التخفيض.

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادي وهذا بعد معرفة وتحديد حالات التي يكون إما فائض أو عجز.

تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، ويعود ذلك إلى سياسات الإصلاحية المعتمدة وتحرير سعر صرف الدينار بعد تخفيض قيمته وهذا ما كان له أثر ايجابي على تحسن الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ولسعر الصرف علاقة طردية مع الميزان التجاري.

الخاتمة

الخاتمة

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، ويعرف سعر الصرف على أنه "سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى" كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، ومن خلال دراستنا وعلى سبيل المثال أن له أثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد وبالتالي على عرض وطلب السلع والخدمات. يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، أن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين المتغيرات الحاصلة في سعر الصرف والميزان التجاري هي علاقة طردية، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية الميزان التجاري بإضافة إلى وجود علاقة طردية أيضا بين تغيرات أسعار البترول والميزان التجاري، حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في الميزان التجاري.

اختبار الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبارات فكانت الإجابة كما يلي:

الفرضية الأولى : والتي تنص على أنه يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على من عملة أخرى ، فرضية صحيحة .

الفرضية الثانية : والتي تنص على أن تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن التفاوت في الطلب على العملات المختلفة والمعروضة عنها، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية جزئيا فقط لأن هناك عوامل أخرى فالنية تأثر ولكن بشكل غير مباشر في أسعار الصرف مثل:

- ظروف السوق؛
- خبرة المتعاملين وأوضاعهم؛
- الكميات المتعامل بها ودرجات السيولة؛
- مدى الحاجة للعملة المطلوبة، ومدى التنوع في العمليات.

الفرضية الثالثة : والتي تنص أنه من المفروض أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار و

الواردات و علاقة طردية بين سعر صرف الدينار و الصادرات ، فرضية صحيحة .

الفرضية الرابعة : وتتمحور كون أن تغير يؤثر على الميزان التجاري للدولة وهذا الفرضية خاطئة.

النتائج :

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا ما يلي:

- توجهت معظم الدول المتقدمة بعد انهيار نظام بروتن وودز إلى اعتماد ترتيبات أسعار صرف- مرنة(عائمة) وقد كان هذا التوجه انطلاقا من النظام الاقتصادي الذي تتبعه، بالإضافة إلى الطبيعة الهيكلية لاقتصاداتها التي تتسم بالمتانة والتطورات وهو ما يوفر للعملة قدرا كبيرا من الاستقرار في قيمتها؛
- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله - غير مستقرة؛
- تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات أسعار الصرف بين الدول؛
- الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات فهو يبرز السلع التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية؛
- أدى الظهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف؛
- كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية
- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية التي حالت دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية ما أدى بدور إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف؛
- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري؛
- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر مكان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة؛
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات تزامن في مجملها إلى مساهمة ديناميكية النظام النقدي الد ولي والقرارات الاقتصادية المحلية كلها قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛

- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارج نطاق سياسة تخفيض الدينار.

توصيات:

- وبناء على النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار صرف الدولة ؛
- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر صرف وجعله كأداة لضبط التجارة الخارجية؛
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف؛
- القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة؛
- ضرورة وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير في الخارج؛
- ضبط أو النقل من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا وضرورة تشجيع الاستثمار نحو التصدير.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب ، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- دور وأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية الميزان التجاري.
- قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطورات سعر صرف الدينار الجزائري.
- أثر تغير سعر الصرف على السياسة المالية في الجزائر

قائمة المراجع والمصادر

الكتب :

1. ابتسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، 2003.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
3. إيمان ناصف عطية، عمارة هشام محمد، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008 .
4. السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009 .
5. الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 7 ، الجزائر ، 2011 .
6. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، لبنان ، 2013،
7. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان ، 2009 .
8. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 .
9. برشيش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ، 2007 .
10. داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011.
11. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005
12. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الإقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 2 ، 1997 .
13. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
14. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 .
15. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 .
16. محمد محمود يونس، نجار على عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009
17. محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010 .

18. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر ، 2004.
19. محمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
20. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
21. مجيد على حسين ، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي ، دار القادسية ، العراق ، 2000 ، ط 2 .
22. نوري محمد ناظم الشمري و اخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
23. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 .
24. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011 .
25. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 .
26. عبد الرحمن يسرى أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005
27. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 130.
28. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009.
29. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .

المقالات :

1. سعد العتيبي ، الميزان التجاري شرح وسيناريو : مقال منشور على الرابط <http://www.aljazeeraafx.net/vb/showthread.php?=56555>

المجلات :

1. ايت يحي سميّر، التعويم المدار بين التصريح والواقع، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
2. مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999 .
3. سمية زيرار و آخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، العدد 08 ، المجلد 35 ، الأردن ، 2009 .
4. سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة " دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 30 ،العراق ، 2009.
5. شريف بودري ، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمجابهة تداعيات الصدمة النفطية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 16 ، جامعة الشلف ، 2018 .
6. شليحي الطاهر ، التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020) ، مجلة العلوم الإجتماعية الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد 01 ، جامعة باتنة 1 ، جوان 2020 .

المذكرات والرسائل الجامعية :

1. الزهرة بن بريكة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007 .
2. بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001/2002 .
3. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 .

4. هجيرة عبد الجليل، " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص: مالية دولية ، جامعة تلمسان، 2012/2011 .
5. حورية مغربي ، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة " دراسة حالة الجزائر "، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013 .
6. حنان لعروق، سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
7. محمد أمين بربري، "سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990_2003"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة شلف، 2004 - 2005 .
8. محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011 .
9. نادية لحوي، " أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2014 .
10. نسيم ناصر، " دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014 .
11. لحسن جديدن، " تسيير خطر سعر الصرف"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة تلمسان، 2004 .
12. سلامة نجاح، " تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - الفترة (1990-2012)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 .

13. فاطمة الزهراء بن طالب، "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 / 2013.
14. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية جامعة تلمسان الجزائر، 2009 - 2010 .
- التقارير والمؤتمرات :
1. محمد بن زيان، الطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، المنظم أيام 21 - 22 ماي 2002 ، جامعة سعد دحلب، البليلة .

المواقع:

1. موقع <http://www.forexys.fr/balance-commerciale.html>
2. وكالة الأنباء الجزائرية ، الخميس 2 جوان 2022 الموافق لـ : 3 ذو القعدة 1443 هجري ، <https://www.aps.dz/ar/regions>
3. www.bank-ofalgeria.dz .، موقع بنك الجزائر ،
4. الديوان الوطني للإحصائيات و الإعلام (ons)
5. موقع الجمارك الجزائرية .

الملاحق

الملحق رقم 02: التوزيع السلعي للواردات (2004-2020) الوحدة: مليون دولار أمريكي .

السنة	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى	مجموع الواردات
2004	3597	137	784	3645	173	7139	2798	-	18273
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	-	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	311	-	18756
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	-	27631
2008	8713	594	1394	10014	174	13093	6397	-	40379
2009	5863	549	1200	10165	233	1513	6145	-	25668
2010	6058	955	1409	1098	341	15776	5836	-	31473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	-	47247
2012	8983	1887	1824	10370	392	13453	9955	-	46864
2013	9572	4356	1766	10810	449	15745	12205	-	54903
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	-	58330
2015	9352	2352	1508	11512	579	16563	9773	-	51639
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	-	46727
2017	8438	1992	1528	10985	613	13992	8513	-	46061
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	-	46197
2019	7649	1369	1921	9840	437	10845	7934	4592	44587
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	2649	35547
المجموع	125941	22183	25576	148046	6099	206113	119440	7241	660639
النسبة المئوية %	19.06	3.36	3.87	22.41	0.92	31.20	18.08	1.1	100

من إعداد الطالبين .

المصدر : بنك الجزائر : النشرات الثلاثية و التقارير السنوية - إحصائيات سنة 2021 .

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021AR.htm

الملحق رقم 01: التوزيع السلعي للصادرات (2004-2020) الوحدة: مليون دولار أمريكي .

السنة	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات					
		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاك
2004	31325	59	90	571	-	47	14
2005	45588	67	134	656	-	36	14
2006	53608	73	195	828	1	44	43
2007	59605	92	153	988	1	44	34
2008	77256	119	334	1384	1	67	32
2009	44411	113	170	692	-	25	49
2010	56134	305	165	1089	-	27	33
2011	71662	357	162	1495	-	36	16
2012	70571	314	167	1519	-	30	18
2013	63326	151	47	793	-	8	7
2014	58362	323	110	2350	2	15	10
2015	33081	239	105	1685	-	17	11
2016	27917	327	84	1299	-	53	18
2017	33202	350	73	845	-	78	20
2018	38898	373	93	1626	-	90	37
2019	33244	408	96	1445	-	83	36
2020	20016	437	71	1287	-	77	37
المجموع	818206	4107	2249	20582	05	777	429
النسبة المتوسطة %	96.67	0.48	0.27	2.43	0.007	0.092	0.051
100							

من إعداد الطالبين .

المصدر : بنك الجزائر : النشرات الثلاثية و التقارير السنوية - إحصائيات سنة 2021 .

الموقع الإلكتروني https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021AR.htm

البلد	الإتحاد الأوروبي		باقي دول أوروبا		أمريكا الشمالية		أمريكا اللاتينية		آسيا		المغرب العربي		الدول العربية		إفريقيا		باقي دول العالم	
السنوات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
2004	54.70	54.70	4.79	11.2	28.24	7.4	6.41	6.9	0.63	1.4	1.37	0.9	1.6	2.8	0.1	0.8	0.07	0.7
2005	55.63	52.6	4.33	12.1	27.95	7.8	6.97	6.6	0.49	16.2	0.91	1.1	1.35	2.1	0.11	0.7	0.09	0.8
2006	52.52	54.4	3.80	8.3	33.76	7.9	4.48	6.5	0.13	17.6	0.94	1.1	1.08	2.3	0.03	0.7	0.0	1.2
2007	43.5	51.9	3.60	7.5	37.8	9.5	4.4	6.6	7.1	19.6	1.3	1.0	0.8	2.2	1.1	0.8	0.3	0.9
2008	52.5	52.8	4.0	6.3	30.6	8.0	3.8	7.0	5.8	21.2	2.0	1.0	1.0	1.8	0.5	1.0	0.1	0.9
2009	51.3	52.4	5.0	8.2	28.3	6.2	4.1	5.3	7.8	22.3	1.9	1.2	1.2	2.8	0.2	0.9	0.1	0.7
2010	49.1	50.5	5.8	6.9	29.4	6.0	4.6	6.4	7.4	24.3	2.2	1.3	1.2	3.1	0.1	1.0	0.05	0.6
2011	50.8	52.1	5.9	5.5	26.7	5.1	5.8	8.9	7.4	21.1	2.2	1.5	1.1	0.4	0.2	1.2	0.05	0.9
2012	55.3	52.3	4.6	8.0	22.1	4.5	5.9	7.5	7.7	20.9	2.9	1.6	1.3	3.1	0.1	1.5	0.0	0.8
2013	63.5	52.2	3.7	7.0	13.7	5.0	5.0	6.5	8.5	21.2	4.1	1.9	1.2	4.4	0.2	1.1	0.1	0.7
2014	64.2	50.7	4.4	7.0	10.1	5.7	5.1	7.2	10.0	23.2	4.9	1.3	1.0	3.3	0.2	0.8	0.0	0.9
2015	66.3	49.3	5.4	7.3	8.2	6.4	4.9	6.2	8.7	24.1	4.5	1.3	1.6	3.7	0.2	0.7	0.2	1.0
2016	47.5	57.5	6.8	4.9	6.0	17.2	6.6	6.6	25.9	7.9	1.5	3.9	4.1	1.3	0.5	0.2	0.9	0.6
2017	44.1	57.9	9.3	5.5	5.3	11.8	7.2	7.2	27.9	10.9	1.3	3.6	3.3	2.2	0.4	0.3	1.3	0.5
2018	45.7	57.4	9.2	6.1	4.6	10.4	8.2	6.4	25.8	12.9	1.2	4.0	4.1	1.8	0.4	0.3	0.1	0.6
2019	45.8	57.8	9	5.9	3.7	10.1	7.9	5.5	24.9	12.0	1.2	3.5	3.9	1.8	0.4	0.3	0.17	0.5
2020	44.4	57.3	9.1	5.9	4.5	10.1	7.8	5.3	24.8	12.2	1.1	3.5	3.8	1.9	0.4	0.28	0.11	0.5

الملحق رقم 03: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات (2004-2018)

من إعداد الطالبين ، المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ons - 26 ماي 2022 .

الموقع الإلكتروني https://www.ons.dz/spip.php?rubrique19&debut_articles=10#pagination_articles